ISSN: 2706-6495

دراسة الاتجاهات والنماذج والنظريات في علمِ اجتماع التنمية والتخطيط

A Study of Trends, Models, and Theories in the Sociology of Development and Planning

إعداد الباحثة/ بيان حامد الحربي

باحثة دكتوراه علم اجتماع، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

Email: Bayanhameeed@hotmail.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى عرض موجز لدراسة الاتجاهات والنماذج والنظريات التي تناولت كل من مفهوم التنمية والتخطيط، حيث تعددت الاتجاهات النظرية التي تناولت مفهوم التنمية، إلا أنها انطلقت من تجارب الدول المتقدمة؛ مما يستلزم تحليلًا نقديًا لنظريات التنمية، وبيان اتجاهاتها ونماذجها، أما مفهوم التخطيط، فقد تعددت اتجاهاته ونظرياته، مما يتطلب التعقيب على إيجابياتِ وسلبيات كل اتجاه ونموذج، وتوجيه صانعي القرار إلى أهمية تكييف النماذج التنموية والتخطيطية مع ثقافة المجتمع وموارده. فمن خلال استعراض التطور الاجتماعي لمفهوم التنمية الاجتماعية، تتضح أهمية التنمية الاجتماعية كونها من القضايا التي اهتمت بها المجتمعات عامةً، والدول النامية خاصةً، وذلك من خلال تحديد أهداف قابلة للتطبيق ومؤشرات اجتماعية قابلة للقياس، إذ أنّ الأهداف الاقتصادية وحدها لا تحقق التنمية، والمؤشرات الاقتصادية وحدها لا تقيس مستوى تقدم الدولة، فمتطلبات العصر الحديث جعلت من عملية التنمية والتخطيط جزءًا لا يتجزأ من سياسة الدول، ويتضح من خلال تناول كل من نظريات ونماذج التنمية والتخطيط وجود علاقة مباشرة بين المفهومين، إذ يرتبط التخطيط الاجتماعي بالخطط التنموية، وهو المحور الأساسي في عمليات التخطيط للخدمات الاجتماعية. توصي الباحثة الباحثين في مجالِ علم اجتماع التنمية إلى دراسة العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتخطيط، خصوصًا فيما يتعلق بدور التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاجتماعية في تحقيق رؤية المملكة 2030، كما توصي الدراسة مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق تصميم وتنفيذ مبادرات وبرامج مجتمعية تستهدف تعزيز الهوية الثقافية.

الكلمات المفتاحية: علم اجتماع التنمية، التخطيط الاجتماعي، التنمية الاجتماعية، نظريات، الدول النامية

ISSN: 2706-6495

A Study of Trends, Models, and Theories in the Sociology of Development and Planning

Bayan Hamed AL-Harbi

PhD candidate in Sociology, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract:

This study aims to provide a concise overview of the trends, models, and theories that have addressed the concepts of development and planning. Numerous theoretical approaches have examined the notion of development; however, most originated from the experiences of developed nations. This necessitates a critical analysis of development theories, their orientations, and their models. As for the concept of planning, it has also been interpreted through multiple perspectives and theoretical frameworks, which calls for an examination of the strengths and weaknesses of each approach and model. Furthermore, the study emphasizes the importance of guiding policymakers toward adapting developmental and planning models in alignment with the culture and resources of their societies.

Through a review of the social evolution of the concept of social development, the study highlights its significance as one of the major issues of concern for societies in general, and for developing countries in particular. This is achieved through setting practical goals and measurable social indicators, given that economic objectives alone cannot achieve comprehensive development, nor can economic indicators alone measure a nation's level of progress. The requirements of the modern era have made development and planning processes an integral part of state policy.

The analysis of development and planning theories and models reveals a direct relationship between the two concepts, as social planning is intrinsically linked to developmental plans, forming the core of social service planning processes.

The researcher recommends that scholars in the field of the sociology of development further investigate the relationship between social development and planning—particularly regarding the role of strategic planning for social development in achieving Saudi Vision 2030. The study also encourages civil society organizations to contribute to social development through the design and implementation of community-based initiatives and programs aimed at strengthening cultural identity.

Keywords: Development Sociology, Social Planning, Social Development, Theories, Developing Countries

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

ترتكز فكرة التنمية الاجتماعية بالاهتمام بالجانبِ الإنساني، وهي ضرورة حتمية، نتيجةً للتطور الدينامي للنظم الحضارية في المجتمعِ، وتطور الأساليب العلمية والعملية، وتغير مفهومات الوظائف الاقتصادية والاجتماعية. ولقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة بطريقةٍ علميةٍ رسمية في هيئة الأمم المُتحدة سنة 1950م، حيث أكدت الأبحاث والدراسات على أهميةِ الجوانب الاجتماعية للتنمية (عويس و الأفندي، 2005).

حرص علماء الاجتماع على دراسةِ قضايا التنميةِ عامةً والتنمية الاجتماعيةِ خاصةً محاولين تحديد أبعادها وعناصرها، والتعرّف على الظروف المهيئة لها، والعوامل المؤدية إليها، والتحدياتِ التي تواجهها، وظهرت كتاباتهم تحتَ عناوين متعددةٍ كالتنميةِ الاجتماعيةِ، والتحديث أو التجديد (Modernization). وقد أشارت بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في تقريرها سنة 1972م على أنّ العوامل والمتغيرات الاجتماعية تلعب دورًا رئيسيًا في عملية التنمية، ونتيجةً لذلك ظهر فرعٌ جديدٌ من فروعِ علمِ الاجتماعِ يُعالج قضايا التنمية عُرف باسم «علم اجتماع التنمية» (The Sociology of Development)، وقد أُعترف به رسميًا في المؤتمرِ الدولي لعلمِ الاجتماع الذي عُقدَ في سنةِ 1962م (حسن، 2014،273).

وتعتبر التنمية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية، وتمثل فترة الستينات علامة تاريخية هامة، فقد ظهرت آلاف الكتب والمقالات والدراسات التي حاولت تشخيص مشكلات هذه الدول، وتحديد معالم الطريق الذي تسلكه لكي تُحقق تقدمها وتتجاوز مُشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية. وكان من دلائل هذا الاهتمام أنّ أطلقت الأمم المتحدة على فترةِ الستينات «حقبة التنمية» (الحسيني،1982).

ولأن التنمية لا يمكن أن تتحقق دون تخطيط، فلا بد لنا أن نُشير إلى التخطيط، كونه مهنة قديمة قدم الحضارة البشرية، فالإنسان بطبيعة فطرته خلال حياته اليومية يمر بعملية تخطيط واتخاذ القرارات لإجراء أنشطته اليومية والمستقبلية (بدري، 2018).

ولقد أدركت غالبية المجتمعات أنّ التخطيط العلمي هو الضمان الوحيد لاستخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقةٍ علمية وإنسانية لتحقيق الرفاهية للشعب، والبُعد عن العشوائية والتلقائية (حسن، 2013، 152).

وترتبط التنمية الاجتماعية بعملية التخطيط بشكلٍ مباشر، فمن أهم التغيرات التي طرأت على سياسة الدول في البلاد النامية الاقتناع التام بأنّ التخطيط للتنمية ضرورةٌ لا غنى عنها، خصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أنّ نالت جميع الدول النامية المستعمرة تقريبًا استقلالها، وبدأت مجموعة كبيرة منها خطط تنموية وطنية.

ونجد أن كثيرًا من الدول، ومنها المملكة العربية السعودية اعتمدت على منهج التخطيط للتنمية؛ وذلك لرسم معالم مسيرتها التنموية وتجديد سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية، في إطار خطط خمسية شاملة، ولحاجة المملكة لوضع خطة أو برنامج عمل يحافظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ويركز على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ويحدد أولويات ونوعية الإنفاق الحكومي، الأمر الذي تطلب إيجاد جهة حكومية تعنى بالتخطيط التنموي في المملكة، مما دفع الهيئة المركزية للتخطيط عام 1964م بإعداد أول خطة تنموية شاملة لمدة خمس سنوات 1970- 1975م، لتبدأ مسيرة التنمية في المملكة (صقر، 2020).

ISSN: 2706-6495

ولقد تميز التخطيط في المملكة بنظرته العلمية والواقعية، حيث كانت الخطط تصاغ في ضوء الظروف السائدة من إمكانيات الدولة والقطاع الخاص والمستوى الذي بلغه الاقتصاد الوطني (علي،2017)، ولقد ساهم التخطيط للتنمية وإطلاق رؤية المملكة 2030م في تسجيل تقدم ملحوظ لجهود ومبادرات التنمية الاجتماعية، وتمكين مختلف الفئات من الحصول على فرصٍ متكافئة عبر عدةِ مبادراتٍ يتولى مسؤوليتها برنامج التحول الوطني (برنامج التحول الوطني، 2025).[1]

بناءً على ما يتضمنه الإطار السوسيولوجي في تفسيره لعملية التنمية، فإننا سنتطرق إلى عرض للاتجاهات والنماذج النظرية لمفهومي التنمية والتخطيط، حيث يتناول الجزء الأول من المقال مفهوم التنمية، اتجاهات في التنمية الحديثة، نظريات التطور الاجتماعي الكلاسيكي ونظريات التنمية من منظور سوسيولوجي، نماذج التنمية. أما الجزء الثاني فيتناول مفهوم التخطيط، اتجاهات التخطيط الاجتماعي، نظريات التخطيط الاجتماعي، نماذج التخطيط الاجتماعي.

1.1. مشكلة الدراسة:

أصبحت التنمية والتخطيط الاجتماعي عمليات ضرورية في سياسة الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، إذ أنّ التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الدول تستوجب عليها صياغة خططها التنموية، فالتنمية عملية موجهة لصياغة بناء حضاري واجتماعي متكامل يؤكد فيها المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه (الرشود والرشيدي، 2019)، أما التخطيط فهو الوسيلة الضرورية لحل المشكلات المجتمعية والتنبؤ بالمستقبلِ للتحكم في أحداثهِ، بهدف الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعِ.

ولقد تعددت الاتجاهات النظرية التي تناولت مفهوم التنمية، إلا أنها انطلقت من تجارب الدول المتقدمة؛ مما يستلزم تحليلًا نقديًا لنظريات التنمية، وبيان اتجاهاتها ونماذجها، أما مفهوم التخطيط، فقد تعددت اتجاهاته ونظرياته، مما يتطلب التعقيب على إيجابياتِ وسلبيات كل اتجاه ونموذج، وتوجيه صانعي القرار إلى أهمية تكييف النماذج التنموية والتخطيطية مع ثقافة المجتمع وموارده.

2.1. أهداف الدراسة:

1. التعرف على اتجاهات التنمية الاجتماعية.
2. التعرف على نظريات التنمية الاجتماعية.
3. التعرف على نماذج التنمية الاجتماعية.
4. التعرف على اتجاهات التخطيط الاجتماعي.
5. التعرف على نظريات التخطيط الاجتماعي.
6. التعرف على نماذج التخطيط الاجتماعي.

3.1. تساؤلات الدراسة:

1. ما اتجاهات التنمية الاجتماعية؟
2. ما نظريات التنمية الاجتماعية؟
3. ما نماذج التنمية الاجتماعية؟

[1] برنامج التحول الوطني هو الخطة الخماسية للمملكة العربية السعودية، أُطلق عام 2016 بتنظيم من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وهو أحد برامج رؤية السعودية 2030.

4. ما اتجاهات التخطيط الاجتماعي؟
5. ما نظريات التخطيط الاجتماعي؟
6. ما نماذج التخطيط الاجتماعي؟

4.1. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية والعملية:

تتمثل الأهمية العلمية في دراسةِ التنميةِ الاجتماعيةِ واتجاهاتها النظرية، حيثُ أصبحت مقصدًا وغايةً تسعى إليها كل المجتمعات بمختلفِ مستوياتها في سبيل تحسين جودة حياة مواطنيها، وتعزيز مكانتها العالمية، علاوة إلى دراسةِ التخطيط الاجتماعي واتجاهاته النظرية، والذي يُعد الأساس في مواجهةِ التحديات الاقتصادية والاجتماعية. إضافةً إلى إثراء المكتبة العربية في مجالِ علم اجتماع التنمية من خلال تقديم تحليل شامل يربط بين التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، كونها أحد المفاهيم المرتبطةِ بالتنميةِ المستدامة، التي تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيقها من خلال «رؤية المملكة 2030م».

5.1. منهجية الدراسة:

أعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات النظرية ذات الصلة في دراسة الاتجاهات والنماذج والنظريات بمجال علم اجتماع التنمية والتخطيط، وقد تمّ جمع المادة العلمية من خلال الاطلاع على عددٍ من الكتب العربية والأجنبية المتخصصة، شملت فترة الدراسة الكتب المنشورة بين عامي 1969 و2020م؛ وذلك لتغطية أبرزِ التحولات النظرية والنماذج المعاصرة، جرى اعتماد معايير محددة لاختيار الدراسة، حيث تم تضمين الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع التنمية والتخطيط من منظور اجتماعي، واستبعاد الاتجاهات النظرية ذات الطابع الاقتصادي أو التي لا ترتبط بالإطار النظري، ثمّ تحليل الاتجاهات والنماذج والنظريات وفق مقاربة مقارنة؛ وذلك بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها، واستنتاج مسارات التطور النظري في هذا الحقل.

2. الإطار النظري للتنمية الاجتماعية (Social development) :

أثبت العديد من المُفكرين في علم الاجتماع الذين اهتموا بدراسة التنمية وتطوير علم التنمية أنّ هناك علاقة تبادلية قوية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، بل وتعتبر علاقة مكملةٌ لبعضها البعض، وقد اختلفت وتعددت الآراء حول مفهوم التنمية الاجتماعية، فالبعض يُعرفها بأنها عملية إحداث تغيير اجتماعي، والبعض يعتبرها إشباعًا للاحتياجات الأساسية، وآخرون يركزون على أنّ التنميةَ الاجتماعيةَ عمليةٌ تهدفُ إلى إحداثِ تغيير حضاري وثقافي واجتماعي للبناء الاجتماعي وتنظيماته، وتوفير الخدمات الخاصةِ بالتعليم والصحة والمسكن والعمل المُناسب، والقضاء على عدم تكافؤ الفرص (بدري، 2018).

تُعرف التنمية الاجتماعية بأنها: هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع، عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات...الخ، بحيث يتيح لهم هذا القدر فرص المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة (الرشود والرشيدي، 2019، 30).

ISSN: 2706-6495

1.2. اتجاهات التنمية الاجتماعية:

حظيت قضية التنمية باهتمام العلماء والمُفكرين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، ولقد كان ألفريد سوفي (Alfred Sauvy) أول من استعمل تعبير العالم الثالث (Thiers Monde)، ليشير به إلى دول العالم النامي (حسن، 2013).

حاول العلماء تقديم اتجاهات نظرية تهدف إلى تحليل ظاهرة التخلف وتفسيرها في بلدان العالم الثالث (حمزة،2015)، وقد سبق علماء الاقتصاد غيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية إلى دراسة التنمية، وكان الاتجاه الواضح في المراحل الأولى للدراسة تركيزهم على الجوانب الاقتصادية وحدها (حسن ع.، 2013).

ولقد ظهرت عدة اتجاهات بارزة في مجال علم الاجتماع والتنمية وهي (حسن،2013، 23-24):

1- **الاتجاه الأول:** يرى أصحابه أن علم الاجتماع عليه أن يدرس الوضع القائم في المجتمع، ثم يقترح إدخال تغييرات بنائية في ضوء إيديولوجية مُعينة يأخذ بها، أو وفق تصور عام للعالم.

ولهذا الاتجاه جذوره القديمة في الفكر الفلسفي حينما كان المفكرون الاجتماعيون يعتمدون على التأملِ الفلسفي، ويعالجون المسائل العامة بطريقةٍ تقديرية.

2- **الاتجاه الثاني:** يرى أهمية تعديل بعض جوانب البناء الاجتماعي دون المناداةِ بتعديل البناء الاجتماعي بأكمله، ومن أمثلة ذلك ما طالب به أوجست كونت(Auguste Comte) حينا أراد نقل المجتمع الفرنسي من مرحلة التفكير الديني إلى المرحلة العلمية.

3- **الاتجاه الثالث:** يرى أصحابه أن علم الاجتماع يمكن أن يقدم نظرية علمية تتضمن تفسيرًا علميًا لأسباب التخلف، وعوامل التغير، والعمليات المُصاحبة له، على أن تقوم هذه النظرية على استقراء الحقائق الاجتماعية وتحليلها مُبتعدةٍ عن التفكير العقلي المُجرد، والتصور الفلسفي الذي لا يعتمد على الواقع، وهذا الاتجاه يأخذ به مفكرون كثيرون منهم: هاجن (David McClelland) ولبرت مور(Wilbert E. Moore) دانيال ليرنر (Daniel Lerner).

وقد شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اهتمامًا ملحوظًا من جانب علماء الاجتماع بالإسهامات المختلفة التي قدمها كل من كارل ماركس وماكس فيبر فيما يتعلق بنشأة النظام الرأسمالي بوصفه نموذج التنمية الذي حققه المجتمع الغربي، كما عالج فيبر هذه القضية في دراسته للعلاقة بين الدين والاقتصاد، حينما نشر سنة 1904م مؤلفه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)، وماركس الذي تناول في دراسته الدور الذي تلعبه العوامل المادية في تشكيل الوجود الاجتماعي (الجوهري، 2015).

وأكد فيبر في مؤلفه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)، على أن الرأسمالية الغربية الحديثة هي شكل فريد من الرأسمالية لم يظهر في أي مكان آخر في العالم، نتيجة تمتعه بالتنظيم العقلاني للعمل الحر، وكانت الخصائص المهمة الأخرى للرأسمالية الغربية الحديثة مثل: انفصال المهنة عن العائلة، تشتق –في رأيه- من هذا التنظيم المتميز للعمل الحر، وبهذا تأكيد على أهمية العمل الحر أو خلق سوق العمل (الخازندار و عودة، 2006،125).

هناك اتجاهات عديدة لإحداث التنمية الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية، ويكاد يكون هناك شبه اتفاق على ستِ اتجاهات تنطلق بشكلٍ أو بآخر من الإسهامات التي قدمها كل من كارل ماكس وماكس فيبر وهي (الرشود و الرشيدي، 2019):

1- اتجاه النماذج أو المؤشرات.

2- الاتجاه التطوري المحدث.
3- الاتجاه الانتشاري.
4- الاتجاه السيكولوجي والسلوكي.
5- اتجاه المكانة الدولية.
6- الاتجاه الماركسي الجديد.
7- الاتجاه التكاملي.

جدول (1) يوضح الاتجاهات البارزة في التنمية الاجتماعية مع المقارنة بينهما:

الاتجاه	الأساس المنهجي	التركيز الرئيس	أهداف التنمية	مزايا الاتجاه	الانتقادات الموجهة
النماذج أو المؤشرات	بنائي	أبنية	يهدف هذا الاتجاه إلى التوصل إلى صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وتحديد مؤشرات لقياس أهداف التنمية في المجتمع.	يتميز هذا الاتجاه بدراسة الدول النامية دراسة كمية ونوعية.	يرى أن اتجاه النماذج قد تجاهل النسبية الثقافية، ووضع مجموعة من المؤشرات والنماذج التنموية التي قد لا تنطبق على كل المجتمعات.
التطوري	بنائي	النسق	يهدف هذا الاتجاه إلى التأكيد بأن عملية التغير الثقافي والتي يكتسبها المجتمع خلال مراحله التطورية، هي الأساس لتحقيق أهداف التنمية في الدول النامية.	يتميز هذا الاتجاه بدراسة المراحل التطورية للمجتمعات وتفسير التنمية من خلالها.	يحصر هذا الاتجاه عملية التحديث والتطور الاجتماعي في اكتساب ثقافة وقيم المجتمعات المتقدمة.
الانتشاري	بنائي	النسق	يهدف هذا الاتجاه إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال الثقافة الغربية.	يساعد هذا الاتجاه على الانفتاح الثقافي والاستفادة من ثقافة وقيم المجتمعات المتقدمة.	لا يقدم الاتجاه الانتشاري لشعوب العالم الثالث علاجًا لمُشكلاتهم، بل يرون أهمية تقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم، كما يعتقدُ بعض أصحاب هذا الاتجاه أن القيم التقليدية السائدة في دولِ العالم الثالث تُمثل مصدر الفساد.

السيكولوجي والسلوكي	وظيفي/ بنائي	النسق	يقوم هذا الاتجاه على فكرة مؤداها أن تحقيق أهداف التنمية يعتمد إلى حدٍ كبير على طبيعة أفراد المجتمع وخصائصهم.	يتميز هذا الاتجاه بدراسة الخصائص السيكولوجية للأفراد والجماعات باعتبارها عاملًا أساسيًا في التنمية.	يربط الاتجاه السيكولوجي التحديث والمعاصرة بطريقة الحياة الغربية دون مراعاة الخصوصية الثقافية للدول النامية، وتاريخها الاستعماري، علاوة على تفسيره التنمية والتخلف من منظور سيكولوجي.
المكانة الدولية	بنائي	ابنية	يهدف هذا الاتجاه إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال اكتساب الدول النامية رموز المكانة الضرورية.	تناول هذا الاتجاه تفسير التفاوت بين المجتمعات على أساس المركز الاقتصادي، إضافةً إلى قياس التنمية من خلال عدة متغيرات، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وتكنولوجية.	يغفل اتجاه المكانة الدولية عن دراسة البناءات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة لدول العالم الثالث، كما أن وصفهم للعالم الثالث بالتجانس غير صحيح.
الماركسي الجديد	ماركسي/ صراعي	المجتمع	يهدف هذا الاتجاه إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال قوة الإنتاج وعلاقة الإنتاج كمحور أساسي في عملية التنمية.	يتميز الاتجاه الماركسي بتفسير ظاهرة التخلف في الدول النامية تفسيرًا تاريخيًا، والتركيز على علاقات القوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، والتي تتمثل في الإمبريالية والرأسمالية الصناعية الغربية.	فسر الاتجاه الماركسي ظاهرة التخلف في الدول النامية والمتقدمة بالرجوع إلى العامل الاقتصادي وحده، كما درس التنمية من منظور الصراع الطبقي.
التكاملي	بنائي	المجتمع	يهدف هذا الاتجاه إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال إدخال تغييرات في النظم والتنظيمات السائدة.	يتميز الاتجاه التكاملي بالنظرة الشمولية، ورفض التفسير الجزئي في دراسة قضايا التنمية والتخلف في الدول المتقدمة والنامية.	لا ينظر الاتجاه التكاملي إلى الأصولِ التاريخية لظاهرة التخلف والتنمية.

1.1.2. اتجاه النموذج أو المؤشرات:

حاول أصحاب هذا الاتجاه فهم قضايا التخلف والتنمية من خلال فكرة الثنائيات التي تقابل نوعين مختلفين من المجتمعات، أحدهما متخلف والأخر متقدم، وهذه الثنائيات ما هي إلا نماذج وأبنية عقلية تصورية وضعت لتكون أدوات ووسائل لوصف وتحليل الوقائع الاجتماعية (حسن، 2013، 274).

وقد اعتمدَ أصحابُ هذا الاتجاهِ على الجهودِ المُبكرة التي قام بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في التفرقةِ بين المجتمعات البسيطة والمجتمعات المركبة (حسن ع.، 2013)، وتعتبر دراسة اتجاه النموذج أو المؤشرات من أكثر الاتجاهات النظرية شيوعًا في دراسةِ الدول النامية، ويتخذ شكلين أساسيين كمي وكيفي (الرشود والرشيدي، 2019)، إذ يشير الشكل الكمي إلى تنميةِ الدول النامية والتعبير عنها في صورةِ مؤشرات، أما الشكل الكيفي فيميل إلى تحديدِ بعض العناصر النموذجيةِ كالعمومية والأداء والتخصص.

وتتمثل الإجراءات المنهجية التي يتبعها هذا الاتجاه فيما يلي (الرشود و الرشيدي، 2019):

1- تحديدُ الخصائصُ العامة للمجتمعِ المتقدم بوصفها مؤشراتٍ أو نماذج مثالية.
2- تحديد الخصائص العامة للمجتمع النامي وعملية التنمية (أو التغير الاجتماعي الاقتصادي) المُراد إحداثها أو التي تحدثُ بالفعل.
3- صياغةُ نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلفِ إلى حالة التقدمِ.

وبذلك يقوم هذا الاتجاه على فكرةٍ مفادها أن هناك مجموعة من المؤشرات (مستخلصة من خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة) يمكن الاعتماد عليها في التفرقةِ بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، وهي تُمثل المعايير والمحكات (الرشود والرشيدي، 2019).

ويذكر غوندر فرانك (Andre Gunder Frank) أن هذا الاتجاه مشـــتق من مفاهيم ماكس فيبر عن النموذج المثالي، وكذلك عن آراء ومقولات بارسونز، فقد أخذ هوسليتز (Bert F. Hoselitz) النمط المتغير من النسق الاجتماعي، وقام بتطبيقه على دراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي (لطفي، 1978،140).

وقد عرض هوسليتز النمط المتغير في نظريته سنة 1953م تحت عنوان «البناء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية»، وفي سنة 1963م عرض التدرج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ويذكر هوسليتز أن الدول المتقدمة هي التي يظهر فيها العمومية والانجاز والوظيفة المتخصصة، وأن الدول النامية تتميز بخصائص تخالف خصائص الدول المتقدمة، إذ تتسم بالعزو والانتشار الوظيفي، كما يؤكد هوسليتز أن تنمية المجتمعات النامية تعني القضاء على متغيرات نمط التخلف وإحلال متغيرات نمط التنمية بدلًا منها (لطفي،1978،141).

اعتمد هوسليتز (Bert F. Hoselitz) على متغيراتِ النمط (Pattern Variables) وركزَ على عناصرٍ ثلاثةٍ هي (حسن،2013، 377):

1-الخصوصية والعمومية: يُعامل الفردُ في المجتمعاتِ التقليديةِ وفقًا لمعايير ذاتيةٍ، ولذا توزع الأعمال والاختصاصات لا على أساسِ الكفاءةِ والخبرة، ولكن وفقًا لاعتباراتٍ شخصيةٍ وعائلية، أما في المجتمعاتِ المتقدمةِ فإن توزيع الأعمال والاختصاصات يخضع لاعتباراتٍ عامة، بحيث يعين الأفراد في المراكزِ المُختلفةِ على أساسِ الكفاءةِ أو الأقدميةِ أو الإثنين معًا.

2- **الانتساب والاكتساب:** ترتبطُ الاقتصادياتُ المتأخرة بالمكاناتِ المنتسبةِ، حيث أن توزيع السلع والخدمات لا يتم على أساسِ الجُهد الذي يبذلهُ الأفراد ولكن على أساسِ العلاقاتِ القرابيةِ القائمةِ في المجتمعِ، أما المجتمعات المُتقدمة فإن الوضع يختلف حيث يُصبح الجُهد والاكتساب معيارًا لتوزيع السلع والخدمات.

3- **التخصص والامتداد:** لا يؤخذ بمبدأ تقسم العمل في المجتمعاتِ التقليديةِ ويعتبرُ ذلك سببًا ونتيجةً لانخفاض مستوى الإنتاجية، أما في المجتمعات المتقدمة فإن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل تظهرُ بوضوح.

وينتقد فرانك (Andre Gunder Frank) تفسير هوسليتز (Bert F. Hoselitz) للتنميةِ الاقتصاديةِ والتغير الثقافي في المجتمعاتِ الناميةِ، ويعتقد فرانك أن كل من بارسونز هوسليتز قد اقتصروا في دراساتهم على التحليل التجريبي، ولم تمتد أبحاثهم إلى الواقع الاجتماعي، كما انتقد فرانك علماء المدرسة الإنجليزية البنائية الوظيفية للأنثروبولوجيا، إذ أن دراستهم للواقع الاجتماعي قد اقتصرت على مجتمعاتٍ صغيرة ومُختارةٍ بإفريقيا (لطفي، 1978، 143).

يمكننا القول إن منهج هوسليتز في التنميةِ الاقتصاديةِ والتغير الثقافي قد عجز عن التفرقة بين التنمية والتخلف، وعن التفرقة بين خصائص كل منهما، وهذا يعني البحث عن خصائصَ أُخرى غير خصائص متغيرات النمط في دراسةِ التنمية والتخلف في المجتمعاتِ النامية (لطفي، 1978، 143).

فعلى سبيل المثال، نجد أن المجتمعات النامية قد يكون لها بعض خصائص المتجمعات المتقدمة كتقسيم العمل في بعض القطاعات والمهن، وكذلك بالنسبة لخاصية العمومية، أو العكس صحيح، نجد فرانك ينتقد سياسة هوسليتز فيما يتعلق بخاصيتي العزو والانتشار، إذ أنهما سائدتان في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأعمال الحكومية، رغم اعتبارها من الدول المتقدمة (لطفي، 1978)، كما أنه من الصعب تحديد خصائص معينة للمجتمعات النامية، والتي قد تختلف باختلاف الثقافات المتباينة في المجتمعات البشرية.

علاوة على أنّ المراحل التي ذكرها هوسليتز تمُر بها كافة المجتمعات عند انتقالها من النمطِ البسيط إلى النمطِ المعقد بعيدًا عن كونها مجتمعاتٍ متقدمة أو نامية، وقد تناول دوركايم دراسة المجتمعات وتطورها من خلال مفهومه (العقل الجمعي)، حيث تنتقل المجتمعات من النمط البسيط (التضامن الآلي) إلى النمط المعقد (التضامن العضوي)، فالمجتمعات البسيطة تتميز بالملكية الجمعية، والإنتاج الجمعي، ويأخذ العقل الجمعي صفة العمومية والإلزامية، ولذا توزع الأعمال والاختصاصات لا على أساسِ الكفاءةِ والخبرة، إذ يخضع العقل الفردي للعقل الجمعي، ولا يكون للفرد حرية في الاختلاف، وهذه المرحلة تقابل مرحلة الخصوصية والعمومية عند هوسليتز.

أما مرحلة الانتساب والاكتساب، فطبيعة المجتمع الذي يتميز بعدد قليل نسبيًا من الأفراد، ويُمارس أنشطته بصورة جمعية، أن يكون توزيعه للسلع والخدمات على أساسِ العلاقاتِ القرابيةِ. ومع زيادة الكثافة السكانية وتعدد الجماعات وتنوعها، يحصل التباين والاختلاف؛ وفي هذه المرحلة يظهر بوضوح تقسيم العمل، وهو يقابل مرحلة التخصص والامتداد عند هوسليتز.

أما المؤشرات (Indicators)، فقد اعتمد بعضُ المفكرين على مؤشرٍ واحدٍ، يُعطى أهميةٍ كبيرة، ويجعلونه أساسًا للتفرقة بين المجتمعاتِ النامية والمجتمعاتِ المتقدمة، بينما يعتمد مُفكرون آخرون على مجموعةٍ من المؤشرات للتفرقة بين التقدم والتخلف (الرشود و الرشيدي، 2019).

ISSN: 2706-6495

وقد وجدت انتقادات لهذا الاتجاه منها: أن هذا الاتجاه لم يتناول التخلف والتنمية من خلال فهم الأبعاد البنائية والتاريخية التي شكلت ظاهرة التخلف في المجتمعات المتخلفة، فين حين أننا لا نستطيع وضع استراتيجية تنموية لمجتمع من المجتمعات إلا إذا فهمنا طبيعة بناء المجتمع وثقافته وخصوصيته التاريخية، إضافةً إلى أنه أغفل النسبية الثقافية، حيث وضع مجموعة من المؤشرات والنماذج التنموية التي اعتقدوا أنها ملائمة لكل المجتمعات والأزمنة (الرشود والرشيدي، 2019، 297).

2.1.2. الاتجاه التطوري المحدث:

يُركز هذا الاتجاه على فكرةِ التطور، حيث يرى أصـــحابه أنّ المجتمعاتَ الإنســـانيةُ تمر بعدةِ مراحلَ في تطورها، وأنّ كُل مرحلةٍ تُمهد للمرحلة التالية لها، ويعتبر والت روســـتو (Walt Whitman Rostow) وأنتوني والاس (Anthony F. C. Wallace)، وتالكوت بارسونز (Talcott Parsons) من أبرز المفكرين لهذا الاتجاه (الرشود و الرشيدي، 2019).

ويركز والاس (Anthony F. C. Wallace) على مراحل التغير الثقافي على أساسِ أن الانتشار الثقافي عامل أساسي من عوامل التغيير والتنمية، ويشير إلى وجود دورة للتغير تمر في مراحل خمسة (حسن، 2013، 280-281):

1- **مرحلة الثبات أو الاستقرار:** وهي التي تكون قائمة قبل حدوث التغير، وتتسم بوجود حالةٍ من التكامل والتوازن بين عناصر الثقافة السائدة.
2- **مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية:** تأخذُ احتياجاتُ الأفراد في تزايد، وتعجزُ الأنماطُ الثقافية القائمة عن ملاحقة التزايد المستمر في الاحتياجاتِ الفرديةِ، ويتطلب هذا حدوث تغيرات في الأنماطِ الثقافيةِ القائمةِ لتكون أكثرَ قدرةٍ على إشباعِ الاحتياجات المتزايدة.
3- **مرحلة التحريف الثقافي:** حينما تعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقةِ احتياجات الأفراد، يتجه المجتمع إلى استيراد أنماط ثقافية من مجتمعاتٍ أخرى يتصور أنها كفيلة بتحقيق التنمية.
4- **مرحلة الإحياء:** يحاول المجتمع أن يُعيد توازنهُ عن طريقِ إحياء ثقافتهِ القديمة، مع الاستفادة من العناصر الثقافية الجديدة
5- **مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديدة:** حينما ينجح المجتمع في إعادة التوازن بين عناصر ثقافته، يعود إلى حالته الطبيعية.

ويذهب تالكوت بارســـونز إلى أنّ العملية التطورية هي في حقيقتها زيادة أو تدعيم القدرة التكيفية للمجتمع، وأنّ العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها (الجوهري، 2015، 249).

وقد حدد تالكوت بارسونز ثلاثةَ مستوياتٍ تطوريةٍ تتيح كل منها وجود مجتمعاتٍ متنوعةٍ ومختلفة وهي (الرشود و الرشيدي، 2019):

1- **المجتمع البدائي:** الذي يتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دورًا بالغ الأهمية.
2- **المجتمعات القديمة:** حيث تتميز بوجود تعليم حرفي، والذي يكون خاضعًا لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية في المجتمع.
3- **المجتمعات الصناعية الحديثة:** وهي المرحلة الأخيرة والمتقدمة في المجتمعات.

3.1.2. الاتجاه الانتشاري:

يتخذُ هذا الاتجاه الثقافة أساسًا للتنميةِ الاجتماعيةِ، حيث يذهبُ أصحابُ هذا الاتجاهِ إلى أنّ التنميةِ يُمكن تحقيقها عن طريق الاتصالِ والانتشار الثقافي (Cultural Diffusion)، وذلك من خلال انتقال العناصر الثقافية من الدولِ المتقدمةِ إلى الدولِ الناميةِ (حسن، 2013، 282).

ويمثلُ هذا الاتجاه بعد الحربِ العالميةِ الثانية كلاً من ولبرت أي مور (Wilbert E. Moore)، دانيال ليرنر (Daniel Lerner) وكارل ديوتش (Karl Deutsch)، الذين يذهبون إلى أنهم لا يقدمون لشعوب العالم الثالث علاجًا لمُشكلاتهم، بل يرون أهمية تقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدولِ المتقدمةِ، والتي تتمثل في رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والنظم، فالتكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطتين بالتصنيع تُشكلان نسقًا اجتماعيًا معينًا، وبالتالي فإن نقل التكنولوجيا والصناعة إلى الدول النامية سوف يؤدي إلى تغير الثقافة والبناء الاجتماعي لهذه المجتمعات لتصبح مُشابهة للنموذج الغربي (الجوهري، 2015).

والمُلاحظ أن القيم التي يُوصي بها أصحاب الاتجاه الانتشاري الدول النامية هي قيم المجتمع الرأسمالي (أي الحرية الاقتصادية، والنظام السياسي الديموقراطي)، إذ يطالبون الدول النامية بضرورة تبني الليبرالية[2] بأشكالها المُختلفة (الجوهري، 2015).

ويعتقدُ بعض أصحاب الاتجاه الانتشاري أن القيم التقليدية السائدة في دولِ العالم الثالث تُمثل مصدر الفساد، إذ يتحيزون إلى الثقافةِ الغربية ويرون أن انتقال إي نمط من الأنماط الثقافية الغربية كفيل بتغيير البلدان النامية وتطورها (الرشود و الرشيدي، 2019)، إلا أنّ هذه النظرة تعتبر قاصرة، فمن مظاهر النضج الذي بدأ يدبّ في فلسفة التنمية الوقوف المحايد من التقاليد والأعراف والعادات والقيم، فالنظرية القديمة كانت تعتبر كافة التقاليد التي تسود المجتمع بمثابة عقبة كأداء تحد من التنمية، أما الآن فتتخذ النظريات موقفًا تحليليًا موضوعيًا يدرك أنه في الوقت الذي توجد فيه عادات تعرقل عملية التنمية، فهناك عادات لا تتناقض مع التنمية، بل قد تساعد على دفع عجلتها (قصيبي، 1992، 73).

4.1.2. الاتجاه السيكولوجي والسلوكي:

يُعنى أصحاب هذا الاتجاه بدراسةِ التنميةِ الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوءِ الخصائص السيكولوجية للأفراد، والقضية الأساسية التي يتبناها هذا الاتجاه هي أنّ درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز تُمثل الدعّامة الأساسية للتنميةِ الاقتصادية (الحسيني، 1982، 73).

إذ يقوم هذا الاتجاه على فكرةٍ مؤداها أن تحقيق التنمية والتحديث يعتمدُ إلى حدٍ كبير على طبيعةِ أفراد المجتمع أنفسهم، وخصائصهم الشخصية واتجاهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم ودرجة وعيهم، واستعداداتهم لتحمل مسؤوليات التنمية ودعمها (الرشود والرشيدي، 2019، 306).

ويرىَ أصحابُ هذا الاتجاه أن تحديث الإنسان يسبق تحديث النظم الاجتماعية، فيركزون على الخصائصِ السيكولوجيةِ للأفراد والجماعات باعتبارها عاملًا أساسيًا في التنمية، فالتنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية تستلزم الاعتماد على التخطيط المركزي، والاستعانة بجهاز بيروقراطي، وتغليب الاتجاهات العقلانية الرشيدة، وهذه الخصائص تستلزم توافر مجموعة من السماتِ الشخصية والقيم والاتجاهات العصرية حتّى يمكن البدء في عمليةِ التنمية (حسن، 2013، 288).

وهذا الاتجاه يلقى تأييدًا من جانب الكثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي، فيشير ويلبرت مور (Wilbert Moore) أن التنمية تستلزم توافر مجموعة من المقومات من أهمها: وجود إطار قيمي يسمح للفرد بالحركة، ونظام توظيف قائم على الكفاية المهنية والقدرة على الأداء (حسن ع.، 2013)، ونجد ديفيد ماكليلاند (David McClelland) يُؤكد بوضوح: «أن القيم والدوافع أو القوى السيكولوجية – بعامة- هي التي تحدد تمامًا معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية». ثم يقول

[2] اللِّبرالية أو اللِّيبرالية هي فلسفة سياسية أو رأي سائد تأسست على أفكار الحرية والمساواة. وتشدد الليبرالية الكلاسيكية على الحرية في حين أن المبدأ الثاني وهو المساواة يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في الليبرالية الاجتماعية.

في موضع أخر: «إن الأفكار هي التي تلعبُ الدورَ الهام في تشكيلِ التاريخ، وأنّ الجوانبَ المادية لم- ولن- تلعب مثل هذا الدور.» (الحسيني، 1982، 73).

وقد قام العالم ديفيد ماكليلاند بالمقارنةِ بين المجتمعات وتفسير مستويات التنميةِ بينها من خلال عامل نفسي واحد اسماه «الحاجة إلى الإنجاز»، وأنّ المجتمع الذي يحقق التنمية الاقتصادية أسرع من غيره، فهو نتيجةٌ لتزايد عددِ الأفراد الذين يملكون هذه الحاجة «مجتمع الإنجاز» (خمش، 2004، 27).

وبناءً على ذلك يحاول أصحابُ هذا الاتجاهِ تحديدَ الخصائصِ السلوكيةِ التي يتسم بها الإنسان العصري، وقد اقترح أليكس إنكليز (Alex Inkeles) قائمة بتسع خصائص سلوكية هي (حسن، 2013، 288-289):

1- الانفتاحُ نحوَ التجديدِ والتغير.
2- الرغبةُ في التعرفِ على المشكلاتِ والقضايا الداخلية والخارجية.
3- الاتجاهُ نحو الحاضر والمستقبل أكثر من الاتجاه إلى الماضي.
4- الأخذُ بالتخطيطِ كأسلوبٍ لمواجهة المواقف المختلفة.
5- القدرةُ على التحكمِ في البيئةِ.
6- الثقةُ في قدرة الغير على إنجازِ الواجبات وتحمل المسؤوليات.
7- احترامُ كرامةِ الآخرين.
8- الثقةُ في العلمِ والتكنولوجيا.
9- تقديرُ الأفراد على أساسِ العمل والإنجاز.

أمّا الإنسان التقليدي في نظره فهو الذي يتسم بخصائص تتناقض مع الخصائص التسعة السابقة، فقد ذهب إيفرت هاجن (Everett Einar Hagen) إلى أنّ الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعاتِ التقليديةِ هي شخصيةٌ غير خلاقةٍ وتسلطية، وأنّها تتصف بهاتين الخاصيتين بسبب وجود خصائص المجتمع التقليدي (الحسيني، 1982). ويحدد الباحثون سمات الإنسان العصري على أساسِ الخصائصِ التي يفترضونها في الإنسانِ الغربي، إلا أنّ ربط التحديث والمعاصرة بطريقة الحياة الغربية فيه نوع من التحيز، كما أنّ قياس الخصائص السلوكية يتطلب وسائل دقيقة للقياس (حسن ع.، 2013).

ويميل الاتجاه السيكولوجي في دراسةِ التنميةِ إلى تجاهل تنوع ومرونة الثقافات التاريخية، ومصدر هذا التجاهل كامن في الافتراضات المختلفة التي تتناول ثنائية (التقليد- التحديث)، وتشبيه الدول المُتخلفةِ المعاصرة بالمجتمعاتِ التقليدية (الحسيني، 1982، 85).

5.1.2. اتجاه المكانة الدولية:

تذهبُ غالبيةُ الكتاباتِ المتعلقةِ بالدولِ النامية، بأنّ دولَ العالمُ يمكن أن تتدرجَ وفقًا لمحكاتٍ معينةٍ في هيكلِ عام لبناء دولي أو نظام عالمي، ويتضـمن هذا الاتجاه فكرة مؤداها أنّ المجتمعَ الدولي يُمثل منظومة واحدة، وهذه المنظومة تتدرج فيها الدول وفقًا للعديد من المتغيرات، من أهمها المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية (الرشود و الرشيدي، 2019).

ولقد ذهب بارسونز (Talcott Parsons) إلى أنّ الاستقطاب يُعد الخاصية الأساسية التي تُميز المجتمع الدولي المُعاصر، وأنّ هذا الاستقطاب يُعد في حد ذاته خير شاهد على وجود مجتمع دولي، ويحدث الاستقطاب بين ما يُطلق عليه «بالعالم الحر»

و«الكتلة الشـيوعية»[3]، ويقول بارسـونز إن الصـراع الإيديولوجي يفترض وجود إطار مرجعي مُشـترك في ضـوئه تتخذ الاختلافات الإيديولوجية معنى ودلالة. ومن ثمّ يمكن تصـور العلاقات المُعاصـرة بين المجتمعات القومية على أنها نظام ذو حزبين في طورِ التكوين يُصاحبه أمم غير منحازة أو «حيادية» (الجوهري،2015، 301).

وقدم لاجوس (Lagos) إطارًا تصـوريًا يقوم على فكرةِ أنّ المجتمعاتَ القوميةُ تشـكلُ نسـقًا اجتماعيًا دوليًا، وأنّ هذه المجتمعاتَ تحتلُ داخلَ النسـقِ أوضـاعًا مختلفةٍ يمكن ترتيبها في ضـوءِ المركز الاقتصـادي، والقوة، والهيبة، كما أنّ التفاوتَ ظاهرةٌ لا تنطبق فقط على الطبقاتِ الاجتماعيةِ، بل تنطبق أيضًا على الأمم (الحسيني، 1982، 89).

أمّا إرفينغ هورويتز(Irving Louis Horowitz) فيميز في داخلِ المجتمع الإنسـاني ثلاثة عوامل هي: العالم الأمريكي-الأوروبي، والعالم الشيوعي، والعالم المتخلف أو العالم الثالث. والذي تحدث عنها في كتابه «ثلاث عوالم في التنمية» (Three worlds of development,1966)، وينظر هورويتز إلى دولِ العـالم الثـالـث على أنّهـا وحـداتٌ محـدودةٍ ذات ملامح وخصائص محددة، فقد حققت استقلالها مؤخرًا، ولذلك تسعى إلى تحقيق التصنيع (الحسيني، 1982).

ولقد أولى لاجوس (Lagos) الدول النامية جانبًا ملحوظًا من اهتمامه، حيث أوضـحَ أنّ هناك مفهومين يُعبران عن موقفِ الدول النامية (الحسيني، 1982، 90):

1- انخفاضُ مكانةُ الدولةِ.
2- التخلفُ، ويتخذ انخفاضُ مكانة الدولة شـكلان: قد يكون انخفاضًـا جزئيًا أو كليًا. أما مؤشـر الانخفاض الجزئي في المكانة عدم القدرة على اتخاذ موقف الريادة التكنولوجية، بينما يتمثل الانخفاض الكلي في المكانةِ في انعدامِ التنميةِ الاجتماعيةِ، كما يُعبر عنها انخفاضُ مستوى المعيشة.

نلاحظ أنّ المحاولات السابقة تسعى إلى تأكيدِ جوانبَ معينةً للتدرج السياسي لدول العالم، غير أنّ هذه المحاولات تغفل عن البناءات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لدول العالم، كما أنه من الصعب القول إن دول العالم الثالث تتصف بالتجانس، فهو ليس مفهومًا ساكنًا، إذ تختلف دول العالم الثالث في مكوناتها الثقافية، كالتركيبةِ السكانية، واللغة، والبناء السياسي والاقتصادي والإيديولوجي، والموارد الطبيعية (الحسيني،1982).

6.1.2. الاتجاه الماركسي الحديث:

على الرغم من أن كتابات كارل ماركس (Karl Marx) عن الثقافات غير الغربية (دول العالم الثالث) قليلة وأبعد عن أن تشكل إطارًا فكريًا متماسكًا، إلا أنه يمكن القول بأنِ ماركس قد قدم إسهامًا كلاسيكيًا هامًا في فهم تنمية المستعمرات، ومع أن ماركس قد تبنى وعلى الأخص في تصنيفه الثنائي التطوري للمجتمعات – منظورًا عالميًا تاريخيًا- إلا أنه قد مال إلى النظر للمجتمعات على أنها تمثل بناءات مستقلة بذاتها كل منها يتطور في ضوء قواه الداخلية (الحسيني، 1982، 94).

[3] الكتلة الشـرقية، أو كما عرفت أيضًـا بالكتلة الشـيوعية أو الكتلة الاشـتراكية أو الكتلة السـوفييتية، كانت مجموعة من الدول الشـيوعية في أوروبا الوسـطى والشـرقية وشـرق آسـيا وجنوبها الواقعة تحت سـيطرة الاتحاد السـوفييتي خلال فترة الحرب الباردة بين عامي (1947 و1991) في مواجهة الكتلة الغربية الرأسمالية.
العالم الحر هو مصطلح من حقبة الحرب الباردة يشير إلى الدول غير الشيوعية في العالم. وتشمل بلدان العالم الحر دولاً مثل الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، إيطاليا، فرنسا، كندا، ألمانيا الغربية، أستراليا، والبلدان التي تنتمي إلى منظمات مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وبذلك نجد التغير عند ماركس يتوقف على صراع دائم بين درجة تطور قوى الإنتاج من ناحية، وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثمّ فإن الطبقات وتحديدًا (البروليتاريا) تمثل وسيلة التنمية أو التطور الاجتماعي والاقتصادي (الحسيني، 1982، 94).

حاول الماركسيون المحدثون تطوير آراء ماركس (Karl Marx) بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرون، وبما يتفقُ مع دراسة الواقع الذي تعيشه دول العالم الثالث، حيث اهتموا بالإجابة على سؤالين يتعلقان بالتنميةِ وهما (الرشود و الرشيدي، 2019):

1- ما هو دور العالم الثالث؟
2- ما هي طبيعة التخلف وأسبابه؟

ونقطةُ الانطلاق الأساسية في دراسةِ الماركسيةِ هي ضُرورة الدراسة في ضوءِ إطار نظري عالمي وهو إطار يقوم على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعيًا وذات طابع جماعي. والواقع أنّ النظرية الماركسية قد ظلت على الدوام عالمية في طابعها، ولكن فقط إلى المدى الذي تتصور فيه الطبقة العاملة الصناعية هي الطبقة الأساسية التي يؤدي تحريرها إلى تحرير الإنسان بوصفه نوعًا (الحسيني، 1982، 95).

ومع ذلك، نجد عددًا من الماركسيين يذهبون إلى أنّ الطبقةَ العاملة في المجتمعاتِ الغربيةِ الصناعية لم تعُدْ طبقةٌ خاضعةٌ أو مستغلةٌ داخل النظام الرأسمالي، فهي تحصل على الكثيرِ من المزايا التي تحققها الإمبريالية، وأنّ هذه الطبقة قد تم إفسادها عن طريق طبع الصراع الطبقي بطابع نظامي، وتكامل الطبقة العاملة مع النظام الرأسمالي من خلال نقابات عمال تتصف أساسًا بطابع بيروقراطي (الحسيني، 1982، 95).

إن التنسيق الأساسي بين الطبقةِ البرجوازية وطبقةِ البروليتاريا قد تحول في العصرِ الحديث فأصبح بين الإمبريالية والاستعمار الجديد وشعوب العالم الثالث من ناحية أخرى (الرشود و الرشيدي، 2019)[4].

وتكاد تمثل قضية الإمبريالية «الاستعمار الجديد» الاهتمام الرئيسي للماركسيين المحدثين المعنيين بدراسةِ التخلف، ولقد ظهرت الإمبريالية بعد انحسار الطراز التقليدي من الاستعمار؛ لذلك تُعد من ظواهر القرن العشرين، ومع أن الجانب الاقتصادي يُعد جانبًا أساسيًا، إلا أنّ لها مجالاتٍ سياسة وأيدولوجية وعسكرية تمارسها على دول العالم الثالث (الحسيني، 1982).

وفي كثير من كتابات علماء الاجتماع في أوروبا الشرقية، نُلاحظ تأكيدًا على ضرورةِ التخلي عن فكرة الطريق التقليدي للتنمية، والبحث عن سُبل جديدة تتيح للدول النامية تجاوز تخلفها (الحسيني، 1982).

وتُعالج النظرية الماركسية قضايا التخلف والتقدم من خلال ما يلي (الرشود و الرشيدي، 2019):

1- مفاهيمُ الصراعُ كقوى دافعة للتقدم.
2- العواملُ الاقتصاديةُ كمحددِ لوضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي.
3- المراحلُ التاريخيةُ كمرحلةِ حتميةٍ بفعلِ التطورِ الجدلي للمجتمع.

[4]الإمبريالية هي فكرة السيطرة أو الهيمنة على دولة أخرى، بينما الاستعمار هو الممارسة الفعلية لهذه الهيمنة، وغالباً ما يتضمن الاستيطان المباشر وإنشاء المستعمرات. الإمبريالية الحديثة، أو الإمبريالية الجديدة: هي فترة نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من التوسع الاستعماري الذي اعتمدته القوى الأوروبية واليابان والولايات المتحدة لتأمين الموارد والأسواق.

4- العلاقةُ بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج كمحور أساسي للتقدم والتخلف.

5- الطبقةُ كوسيلةٍ لإحداثِ التغيير والتنمية.

لا ينظرُ هذا الاتجاه إلى قضايا التخلفِ والتنميةِ كمرحلتين مُختلفتين في تاريخِ الإنسانيةِ، ولكن كجزأين لا يتجزأن في النظامِ الاقتصادي العالمي، وأنّ الأشكال التي يتخذها الفقر الاجتماعي والركود الاقتصادي في العالمِ الثالث ناتج عن التوسع الرأسمالي العالمي، أي أنّ التخلف لا يعتبرُ مرحلة سابقة للرأسمالية، ولكنه نتاجٌ أساسيٌ لنشأتها وتطورها، فالتخلف ينتج من تبعية دول العالم الثالث، وتلك التبعية ليست نتاج الظروف الخارجية فحسب، بل وليدة الظروف الداخلية (الرشود والرشيدي، 2019، 312).

ويُعد بول باران (Paul A. Baran) من أشهر الاقتصاديين السياسيين الماركسيين المحدثين الذين تناولوا طبيعة التخلف وأسبابه، فلقد ذهب إلى أنّ الطبقات الحاكمة في الغرب لديها مصالح خاصة في استمرارِ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول النامية. أما الأسباب التي يقدمها باران لتدعيم وجهة نظره فأغلبها أسباب اقتصادية بحتة (الحسيني، 1982، 100).

ونتيجةٌ لذلك، نجد أنّ الدول الرأسمالية الغربية تُعارض تصنيع الدول النامية، ولكي تضمن الدول المتقدمة استمرار تخلف الدول النامية، فإنها تضطر إلى تبني استراتيجيات عديدة ومتنوعة، فعلى المستوى الإيديولوجي، نجد أن الدول الرأسمالية الغربية تُصدر إلى الدولِ الناميةِ نظرياتٍ أو مقولاتٍ فكرية توحي لها بضرورة بطء عملية التنمية، واتخاذها طابعًا تدريجيًا، وقد رفض باران النزعة التدريجية كوسيلةٍ لإحداث التنمية الاقتصادية في الدولِ النامية، وذلك لسببين أولهما: الزيادة الضئيلة في الدخلِ القومي سُرعان ما تختفي بسبب الزيادة السريعة في السكان، ثانيًا تبديد الذين يشغلون أوضاع القوة في الدول النامية للمصادر المختلفة، واستئثارهم بامتيازاتٍ خاصة مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية (الحسيني، 1982، 101).

ويحاول شارل بيتلهايم (Charles Bettelheim) توضيح الشروط اللازمة لتنمية الدول المتخلفة، فيذهب إلى أن أول وأهم هذه الشروط تحقيق الاستقلال السياسي، ثمّ إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية، والشرط الثاني تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ومن ثم التحول الاجتماعي العميق الذي يفضي إلى اختفاء الطبقات المرتبطة بالاستعمار (الحسيني، 1982، 107).

ونجد أن الاتجاه الماركسي الجديد يحاول تفسير ظاهرة التخلف من منظور مختلف تمامًا، إذ تناول دول العالم الثالث في ضوء إطار نظري عالمي، من خلال دراسة علاقات القوة في المجتمعات بين درجة تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والطبقات الاجتماعية وتحديدًا الطبقة العاملة (البروليتاريا)، فهي الوسيلة للوصول إلى التنمية، كما تمثل قضية الامبريالية الاهتمام الرئيسي للماركسيين لدراسة التخلف، حيث ركز هذا الاتجاه على الإمبريالية والتناقضات القائمة بين الدول المستعمرة والمستعمرات، وفسر ظاهرة تخلف الدول النامية من خلال التعرف على دور المستعمرات في نمو الرأسمالية.

7.1.2. الاتجاه التكاملي:

يقومُ الاتجاهُ التكاملي على النظريةِ الكلية للمجتمع، ورفض التفسير الجزئي لقضيةِ التخلف والتنمية، وذلك على أساس أنّ المجتمع يُمثل وحدة كلية تترابط أجزائها، ولا يمكن فهم أي جزء من أجزائها إلا في ضوءِ علاقته بالأجزاء الأخرى (الرشود والرشيدي، 2019، 314).

ويرى ولبرت أي مور (Wilbert E. Moore) أنّ التنميةَ التي تُنشـــدها حكومات الدول النامية والمتقدمة تتطلب توافر مجموعة من المقوماتِ أهمها (الرشود والرشيدي، 2019، 314-315):

1- **القيم:** تستلزم التنمية وجود إطار قيمي يسمح للفرد بالحركةِ، كما يتطلب نظام توظيف قائم على الكفاءة المهنية والقدرة على الأداء، وهذا المطلب قد يتعارض مع بعض القيم السـائدة في المجتمعِ، وفي هذه الحالة يُصـبح تغيير الإطار القيمي شـرطًا أساسيًا من شروط التنمية.

2- **النظم:** ترتبط التنمية ارتباطًا وثيقًا بنظام المُلكية والعمل والتبادل، وكذلك النظام السـياسـي والتعليمي، وتتطلب التنمية قدرًا كبيرًا من الاستقرار السياسي وتغير في النظام التربوي، وفي المتطلباتِ العامة والخاصـة التي تعمل على النهوض بالتعلم والتكنولوجيا.

3- **التنظيم:** يرتبط التقدم الصـناعي بالتخصـص وتقسـيم العمل، إذ لابد من وجود تنظيم إداري مُنظم يضـع القرارات، وكذلك تنظيم مالي سليم للدولة، وأن تتوفر مجموعة أخرى من الاحتياطات التنظيمية المطلوبة.

4- **الحوافز:** لا تؤدي مجرد الرغبة في حياة أفضـــل إلى تحقيقها بطريقةٍ تلقائية، بل لا بد من إدخال تغييرات في النُظم والتنظيمات السائدة.

ومع أنّ هذا الاتجاه ينطلق من منظورٍ شاملٍ يضعُ في اعتبارهِ المُتغيرات والإمكانياتِ التي يتكون منها البناء الاجتماعي، إلا أنه ينبغي عدم الوقوف عند حدود مكونات البناء، بل البحث في الأصولِ التاريخية للظاهرة، وتسليط الضوء على دراسةِ العوامل الخارجية التي تُسهم أيضًا في تشكيلِ ظاهرة التخلف (الرشود والرشيدي، 2019).

2.2. نظريات التنمية والتنمية الاجتماعية:

لا غنى للعلم عن نظرياتٍ تؤيده، فكلما تراكمت الخبرات العلمية، زادت الحاجة لنظريةٍ توجه البحث وتحدد الهدف منه وتؤكد نتائجه، ونظرياتُ التنمية ليســت وليدة هذا القرن، فقد تحدث ابن خلدون في القرن الرابع عشــر ميلادي عن العمران البشـري وأحوال الاجتماع الإنسـاني، وفي القرن الثامن عشـر درس المفكرون الاجتماعيون فكرة التطور والتقدم والحضـارة ورقي الدول وهبوطها، ومن بينهم أوجســت كونت الذي رأي أنّ على المجتمعِ إيجاد الخصـــائصِ التي تحكم التطور والتقدم (يحياوي، 2004).

وسنتطرقُ في هذا القسمِ إلى تناولِ نظريات التنمية الاجتماعية ومنها: النظريات الكلاسيكية للنموِ الاجتماعي، ثمّ شرحٍ مفصلٍ لنظريات التنميةِ ومنها: نظرية التحديث، نظرية التبعية، نظرية النظام العالمي، إضافةً إلى ذكر بعض من نظريات العلماء الاقتصاديين الذين تناولوا دراسة التنمية من منظور سوسيولوجي مثل نظرية مراحل النمو الاقتصادي للعالم والت روستو ونظرية الحلقة المُفرغة للفقر لراجنار نوركسي، ونظرية ميردال في التخطيط للتنمية للعالم الاجتماعي والاقتصادي جونار ميردال.

نظريات التنمية الاجتماعية (Social development theory) :

1.2.2. النظريات الكلاسيكية للنمو الاجتماعي:

كان الاتجاه العام بين المفكرين الاجتماعيين مُنذ القرنِ السادسِ عشر هو النظر إلى التغيرِ مقرونًا بالتقدمِ، وقد عبر عن ذلك كلاً من فرنسيس بيكون (Francis Bacon) ورينيه ديكارت (Rene Descartes)، فذهب كل منهما أنّ الإنسان يستطيع تحقيق التقدم بفضل جهوده الإرادية الواعية، ثمّ حاول فونتينيل (Bernard Le Bovier de Fontenelle) أنّ يضعَ أولَ نظرية مُتكاملة

عن التقدم الاجتماعي، فذهب إلى أنّ التراكمَ المستمر للمعرفةِ العلميةِ يهيئ السبيل أمام البشرية لتحقيق التقدم والنمو (حسن، 2013، 225).

وقد أصبحت فكرة التقدم في القرنِ التاسعِ عشر المُحرك الأول للمفكرين الذين كتبوا عن المجتمع، ويظهر ذلك واضحًا في كتابات سان سيمون (Claude Henri de Saint-Simon)، فقد ألف مجموعةٍ كبيرةٍ من الكتب أهمها: محاولة لخطة جديدة في التنظيمِ الاجتماعي يضعها مُحب للإنسانية، وكتاب النظام الاجتماعي (حسن،2013).

يرى سان سيمون أنّ التطور التاريخي لا يرجع إلى العاملِ الاقتصادي وحده، وإنّما إلى عدةِ عوامل من بينها العامل الاقتصادي فيقول: «إنّ التاريخَ لا يُفسر بظاهرةٍ واحدةٍ من الظواهر الاجتماعية، مهما بلغت قوتها وأهميتها، وإنما يُمكن تفسيره بمجموعةِ ظواهرَ اجتماعية» (حسن، 2013، 227). وقد سار أوجست كونت وراء سان سيمون عندما وضع قانون المراحل الثلاث الذي يصور مراحل التقدم الاجتماعي والإنساني، وفيه رأيه مرت الإنسانية بثلاث مراحل غلب في كل منها منهج خاص من التفكير وهي: المرحلة اللاهوتية، المرحلة الميتافزيقية، المرحلة الوضعية (حسن،2013).

ووضع هربت سبنسر نظريته عن التقدم الاجتماعي، وفي رأيه أنّ التطور الاجتماعي جزء من عملية طبيعية تحدث في الكونِ وتشمل على حركةٍ تتجه من البسيط إلى المركب، ومن المتجانس إلى غير المتجانس تحت تأثير عمليتين هما: التكامل والتفكك، ويرى سبنسر أنّ المجتمعَ البشري يتقدم من المرحلة الحربية إلى المرحلة الصناعية التي يسودها الرخاء والأمن (حسن، 2013).

2.2.2. نظريات التنمية Development Theory:

على مدى العقود الأربعة الماضية كان مجال التنمية يسوده ثلاث نظريات مختلفة هي: نظرية التحديث، والتبعية، ونظرية النظام العالمي، وسوف نقوم بتوضيحها كالآتي:

جدول (2) يوضح نظريات التنمية مع مقارنة لكل منهما:

اسم النظرية	المُنظِّر الرئيس.	الافتراضات الأساسية	المفاهيم المركزية	مجال الاستخدام	نقاط القوة	الانتقادات الموجهة
نظرية التحديث	والت ويتمان روستو (Walt Whitman Rostow)	التحديث يحدث من خلال انتشار المؤسسات الحديثة، والتكنولوجيا، والممارسات الثقافية، كما أن النمو الاقتصادي هو الأداة الأساسية لتحقيق التنمية.	• ثنائية (التقليد، التقدم). • النموذج الغربي • المؤسسات الحديثة • التحديث والتطور التنظيم الاقتصادي والتكنولوجيا.	تستخدم نظرية التحديث في تفسير انتقال المجتمعات من الدول التقليدية إلى الدول الحديثة.	التركيز على التنظيم الاقتصادي والتكنولوجيا الحديثة ودورها في تنمية الدول النامية.	يرى بعض منتقدي النظرية إنّ التحديث عملية تغريب، فهو يستوجب اتباع النموذج الغربي بثقافته وقيمه دون مراعاة العوامل الثقافية

						والاجتماعية للدول النامية.
نظرية التبعية	راؤول بربيش Raul) (Prebisch	أنّ التخلف وعدم النمو في البلدان النامية يعود إلى الشروط غير المتكافئة للعلاقة بين هذه البلدان وبين الغرب الرأسمالي.	• تقسيم العمل الدولي. • التبعية للغرب • علاقات غير متكافئة • الاقتصاد الثنائي	تستخدم نظرية التبعية في تفسير التبعية وخضوع دول العالم الثالث لنموذج المركزية الرأسمالية.	التركيز على أهمية فهم التنمية من منظور الدول النامية.	ركزت نظرية التبعية على العوامل الخارجية مثل الاستعمار والاستغلال الاقتصادي دون تسليط الضوء على العوامل الداخلية للدول النامية نفسها.
نظرية النظام العالمي الحديث	ايمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein)	تحول النمط الإنتاجي في دولة من الدول النامية إلى النمط الصناعي يؤدي إلى تحسن في مكانتها الطبقية داخل النظام العالمي الحديث.	• الاقتصاد العالمي • النظام الرأسمالي • أنماط الإنتاج • المكانة • التكنولوجيا	تستخدم نظرية النظام العالمي في تصورِ الروابط بين الدول الغربية ودول العالم الثالث باعتبارها مجموعة من العلاقات الاقتصادية.	تفسر التنمية على أساس وحدة النظام العالمي ككل، وليس المجتمع التقليدي، فهذه النظرية تتميز بنظرة شمولية، وترفض تقسيم المجتمعات إلى ثنائيات.	ركزت نظرية النظام العالمي على خصائص النظام الرأسمالي كنموذج عام للحداثة، علاوة على تفسيرها للتنمية من منظور اقتصادي.

3.2.2. نظرية التحديث Modernization Theory:

تُعرف نظرية التحديث بأنها: «منظورٌ يبحث في انتقال المجتمعات من الدول التقليدية إلى الدول الحديثة، مفترضةً بأنه تحولٌ حتميّ وخطيّ» (Da Silva, 2021). وتعود بداياتها في الخمسينات، حين أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم، واستندت إليها تخصصات متعددة، منها الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم السياسية؛ وذلك لفهم التغير الاجتماعي وأثره على التنمية. وتؤكد النظرية بأن التحديث يحدث من خلال انتشار المؤسسات الاقتصادية والسياسية الحديثة، والتكنولوجيا، والممارسات الثقافية، وهو ما يُسهّله غالبًا الاستثمار الأجنبي والتعليم ووسائل الإعلام (Da Silva, 2021).

ونظرًا لأن علماء الاجتماع الأمريكيون كانوا متأثرين بشدةٍ بالنظرية التطورية، فقد تصوروا أنّ التحديث عملية ذات مراحل لا يمكن الرجوع عنها، وهي عمليةٌ طويلةُ الأمد، وتأثرهم أيضًا كما ذكرنا مُسبقًا بنظرية بارسونز الوظيفية، فهم ينظرون إلى الحداثةِ على أنّها تتعارض مع التقليد، ونتيجةٌ لذلك اقترح علماء الاجتماع على بلدان العالم الثالث ضرورة نقل القيم الأمريكية، والاعتماد على القروضِ والمساعداتِ من الدول المتقدمة، وتحويل مؤسساتهم التقليدية (شلبي، دون تاريخ).

ومن أبرز مُفكري نظرية التحديث، والت ويتمان روستو(Walt Whitman Rostow) في بيانه اللاشيوعي 1990م، حيث يؤكد بأنه من الممكن للدول النامية الانطلاق نحو الحداثة من خلال نشر التنظيم الاقتصادي والتكنولوجيا الحديثة، وقد لاقت أفكاره انتشارًا واسعًا في السياسات الشاملة التي طُبّقت خلال «عقد التنمية»، والتي شملت زيادة المساعدات الخارجية الأمريكية للدول النامية، والمساعدة العسكرية، والتركيز بشكلٍ خاص التحديث (Da Silva, 2021).

وتستند نظرية التحديث إلى المقولات التالية (خمش، 2004، 28-29):

1- رفض مراحل تطور المجتمع الإنساني التي تقول بها الماركسية وهي: المشاعية، والعبودية، والاقطاعية، والرأسمالية، والاشتراكية، وطرح مراحل أخرى بديلةٍ اختزلت في مرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة التقليدية أو التخلف، ومرحلة الحداثة أو التقدم.

2- رفض محركات التاريخ التي تقول بها الماركسية وبخاصةٍ الصراع الطبقي، وطرح محركات جديدة هي قوى التحديث الغربية التي تغير في مؤسسات المجتمع التقليدي، وتقدم نموذجًا يمكن تقليده، وتدعم النخبة أو الصفوة التي تهيئ الظروف للانطلاق نحو التحديث.

3- لا يعود سبب التخلف في البلدانِ النامية إلى خضوعها للاستعمار، وإنما يعود إلى المؤسسات التقليدية التي تتميز بالقدرية والغيبية، والتي تُنمي اتجاهاتٍ وقيم لا عقلانية لدى الأفراد، وهي قيم ذات أثر سلبي على التنمية، إذ تُبعد الأفراد عن الادخار والتفاني في العمل لتحقيق النجاح المادي، وتوجههم بدلًا عن ذلك نحو الاستهلاك والإغراق فيه، واحتقار العمل اليدوي.

4- إنّ عملية التغير الاجتماعي التي لوحظت في أوروبا الغربية والتي اشتملت على التحضر والتصنيع وتحديث الشخصية، هي العملية التي تُلاحظ الآن في بلدان الشرق الأوسط العربية، وستؤدي هذه العملية إلى تكرار التجربة الغربية في تحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمعٍ حديث.

5- ستصل جميع المجتمعات الإنسانية- بما أنها تخضع لنفس عمليات التغير المدعمة بعمليات التحديث- إلى وضع حضاري يشبه الوضع الحضاري في المجتمعِ الصناعي الغربي، من حيث سيادة العلمانية والعقلانية المرتبطة بالنظام الصناعي. الذي يفرض علاقاته البرجماتية[5] المميزة ويؤدي إلى دخول المجتمع مرحلة المشاركة الجماهيرية والرعاية الاجتماعية.

6- آلية التنمية الأساسية هي السوق وليس التخطيط الحكومي، وبالتالي فإن حل مشكلة التخلف الاقتصادي في البلدان النامية يعتمد على القطاعِ الخاص الذي يجب أن يتمتع بحريةٍ كاملةٍ في الاستثمار واستخدام التقنيات الحديثة.

7- النمو الاقتصادي هو الأداة الأساسية لتحقيق التنمية في البلدان العربية؛ مما يستدعي توجيه الجهود لتحقيق النمو المستمر في الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد.

[5] البراغماتية هي: مذهب فلسفي ونظرة للحياة تُركز على النتائج العملية والتجربة العملية كمقياس لصحة الأفكار والمعتقدات، بدلاً من التركيز على المبادئ النظرية المجردة أو المثالية، نشأت في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، وتعتبر الأفكار أدوات لحل المشكلات، وتستمد قيمتها من مدى نجاحها وفائدتها في الواقع.

8- المشاركة الشعبية الواسعة غير مطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، إذ يكفي ازدياد عدد الأشخاص الذين يتميزون بالشخصية الإنجازية لتحقيق التقدم الاقتصادي.

نلاحظ توجه بعض مفكري نظرية التحديث إلى الإشارة أن سبب تخلف الدول النامية هو مؤسساتها التقليدية، وليس الاستعمار، إلا أنّ القارئ عن الاستعمار وآثاره يدرك أنّ الدول المستعمرة حتّى بعد استقلالها كانت ولا زالت تُعاني من آثاره، فعلى سبيل المثال نجد الانعكاس السلبي للاستعمار الأوروبي على شعوبِ القارة الإفريقية، فعند تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الأوروبية، لجأ هؤلاء إلى إيجاد الوسائل والأساليب التي تمكنهم من استغلال شعوب القارة وخيراتها، كما حاولت القوى الاستعمارية طمس حضارتهم، وتغيير نمط حياة السكان وثقافتهم بأنماطٍ وثقافاتٍ غربية، فوجدتِ الشعوب المُستعمرة نفسها دون هوية، ودون انتماء عرقي أو ديني؛ مما جعل من مفهوم الدولة والمواطنة غائب لدى أغلب المجتمعات الإفريقية. ونجد بلاد نيجيريا اليوم ما زالت تعاني من الصراع الطبقي، والظروف نفسها نجدها في روندا المستعمرة البلجيكية التي استيقظت عشية الاستقلال 1962م على واقع سياسي هش، خاضت بسببها البلد حروب أهلية طويلةٍ (سليماني، 2020).

والواقع الاجتماعي الذي استيقظت عليه إفريقيا المستقلة كان يقتضي من حكام وقادة الدول الإفريقية اختيار النظم السياسية الكفيلة بحفظِ الأمن والسلم، وإيجاد نظام سياسي يتلاءم مع طبيعة المجتمعات الإثنية[6] الإفريقية، لكن ما حصل أن أغلب حكام وقادة الدول الإفريقية وجدوا أنفسهم مرغمين على اتخاذِ النظم السياسية التي كانت تتبناها الدول المُستعمرة، وهو النظام الرأسمالي الليبرالي الذي لا يتوافق مع طبيعة المجتمعات الإفريقية؛ مما أدى إلى حدوث انقلابات عسكرية وتمردات واغتيال للرؤساء (سليماني، 2020).

لم تكن التنمية تستهدف تحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية بقدر ما كانت تستهدف تغيير هويتهم وبلبلة انتمائهم (قصيبي، 1992).

ويرى بعض منتقدي النظرية، إنّ التحديث عملية تغريب، فلا يمكن للمجتمعات التقليدية غير الغربية أن تحدث نفسها إلا إذا تخلت عن ثقافتها التقليدية، واستخدمت الأساليب الغربية المتفوقة تكنولوجيًا وأخلاقيًا، ومع ذلك استطاعت بعض المجتمعات غير الغربية وبشكلٍ غير متوقع، أن تتفوق على نماذجها الغربية في عدد من المؤشرات المهمة، فخلال النصف الثاني من القرن العشرين، حققت شرق آسيا أعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم، وكانت اليابان تفخر بأعلى دخل للفرد وأعلى متوسط عمر متوقع في العالم، إضافةً إلى كونها رائدة عالمية في صناعة السيارات والإلكترونيات(Da Silva, 2021) .

وسرعان ما تلا النجاح الياباني ازدهار اقتصادي سريع غير مسبوق في التاريخ الإنساني، حيث استطاعت دول شرق آسيا (هونج كونج، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية)، تحقيق معدل سنوي للنمو الاقتصادي تجاوز نسبة 10% سنويًا، ومن ثم أصبحت الظاهرة الآسيوية لغزًا محيرًا لنظريات التنمية الغربية، فهذه البلدان لم تتبع مسارات البلدان الرأسمالية الغربية، وإنما خضعت لتأثير الكنفوشية (الخازندار و عودة، 2006، 54-55).

[6] الإثنية (ethnicity) هي انتماء مجموعة من الأشخاص إلى فئة مشتركة من خلال صفات مثل اللغة، الأصول، التاريخ، الدين، أو الثقافة، والتي تميزهم عن مجموعات أخرى. معظم البلدان الأفريقية المستقلة وجدت نفسها تحمل مجموعة كبيرة من الإثنية القبلية غير المتجانسة مع بعضها البعض؛ مما انعكس سلبًا على استقرار المجتمع.

بدأ منظرو التنمية في الغرب في إقحام الكنفوشية والقيم الآسيوية في نظرية التنمية الاقتصادية، وقدمت اتجاهات عديدة لتفسير النمو الاقتصادي البارز في شرقي آسيا، ومع تبني الأمم الشيوعية (الصين وفيتنام) اقتصاديات السوق الحر في أواخر الثمانينات[7]، ظهرت بعض النظريات التي تؤكد بالحتمية الكنفوشية في تطور الرأسمالية الآسيوية الشرقية، على اعتبار أن البلدان الآسيوية الشرقية الناجحة تشترك جميعها في الكنفوشية بوصفها العامل الثقافي المشترك، ومن هنا ظهر مصطلح «الرأسمالية الكنفوشية» (الخازندار و عودة، 2006، 54-55).

لم تعد التنمية تعني الإتباع المسرف للنماذج الغربية، وليس من الضرورة أنّ تتم عملية التنمية من خلال التغريب أو التكنولوجيا الغربية، فالتنمية شيء لا يمكن تصديره أو استيراده؛ ذلك لأنها في الأساس عملية تغير اجتماعي، مدعمة ثقافيًا داخل المجتمع، إنها مجموعة من الاتجاهات الفريدة، وليست ظروفًا تجريبية جاهزة للعمل يمكن اخضاعها للقياس (الخازندار و عودة، 2006).

ونجد أن المملكة العربية السعودية راعت في خطتها التنموية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على ثقافة المجتمع، حيث تؤكد أهداف رؤية المملكة 2030 على أهميةِ تعزيز الهوية الوطنية من خلال المحافظة على التراثِ الثقافي، وتنمية الانتماء الوطني، وتعزيز اللغة العربية كركيزة أساسية للهوية.

وبعد هذه الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التحديث تحديدًا في نهاية الستينات من القرن العشرين، قام باحثوها بتعديلِ فروضهم الأساسية، وأصبح الخط الذي انتهجته نظرية التحديث في إمكانية الاستفادة من التقليد في التنمية، وأنّ بلدان العالم الثالث في مقدورها إتباع طرقها الخاصة في التنمية (شلبي، دون تاريخ).

4.2.2. نظرية التبعية Dependency Theory:

ظهرت نظرية التبعية في الخمسينات من القرن العشرين كأحد مخرجات اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي وضعت محددات للتنمية تتركز حول تحسين كفاءة الحكومات وتطوير دورها في التنمية، وتقوية دور الحكومة في السياسات المالية، وتحفيز النشاط الصناعي في دول أمريكا اللاتينية، وخلق منصة للاستثمارات مع إعطاء الأولوية لرؤوس الأموال المحلية، والسماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية وفقًا لأولويات خطط التنمية الوطنية (موسى، 2023).

وقد نشأت نظرية التبعية بشكلٍ عام كردة فعل على فشل المُناخ الاقتصادي لهذه الدول، وقد اعتمدت النظرية على تصور للروابطِ بين الدول الغربية وبلدان العالم الثالث، باعتبارها مجموعة من العلاقات الاقتصادية التابعة والمفروضة من الخارج والتي تتعارض مع عملية التنمية (شلبي، دون تاريخ).

وقد استمدت نظرية التبعية مساهماتها الفكرية إلى كلًا من: أندريه غوندر فرانك (Andre Gunder Frank)، وثيوتونيو دوس سانتوس (Theotonius Dos Santos)، راؤول بريبش (Raul Prebisch) فيرناندو أنريك كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso)، وسمير أمين (Samir Amin). وتضم نظرية التبعية أفكار كارل ماركس في الاقتصاد السياسي حول القيمة الزائدة (موسى، 2023).

وقد جاءت دعوة نظرية التبعية إلى بلدان العالم الثالث بضرورة قطع علاقاتها بالدول الغربية من أجل النهوض بطريقها المستقل في مجال التنمية (شلبي، دون تاريخ)؛ لذلك فهي تصطدم مع مقولات نظرية التحديث والنظام العالمي للتنمية،

[7] اقتصاديات السوق الحر هي نظام اقتصادي تُحرر فيه الأسعار وقوى العرض والطلب بشكل أساسي لتحديد نوع وكمية السلع والخدمات المنتجة، مع دور محدود للدولة يركز على حماية الملكية الخاصة والمنافسة العادلة. يعتمد هذا النظام على الملكية الخاصة، والمنافسة الشديدة، وتركيز الإنتاج على تلبية رغبات المستهلكين.

كما تنتقد فصل ظروف التنمية في دول العالم الثالث عن التحولات في الدول المتقدمة، علاوة إلى رفض ثنائية المجتمعات التقليدية والحديثة وما يتبعها من استقطاب (موسى، 2023).

وتفسر هذه النظرية التخلف وعدم النمو في البلدان النامية من خلال مفهوم التبعية للغرب الرأسمالي، حيث ترى أنّ التخلف وعدم النمو في البلدان النامية يعود إلى الشروط غير المتكافئة للعلاقة بين هذه البلدان وبين الغرب الرأسمالي. وتعمل هذه الشروط على استنزاف الفائض من البلدان النامية، وعدم السماح بتراكمه في هذه البلدان، ويبدو ذلك بشكل خاص من خلال تعريف دوس سانتوس (Theotonio dos Santos) للتبعية إذ يعرفها أنها: «حالة تكشف أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو اقتصاد دولة أو دول أخرى (خمش، 2004، 30)».

وقد شكلت الطروحات والتوجهات الأيديولوجية التي قدمها مفكرو نظرية التبعية المقولات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية، ومن **الطبيعي أن تكون هذه المقولات متناسبة مع هذه الأطروحات التي يقدمها هؤلاء المفكرون وهي (خمش، 2004، 31-32):**

1- الأقاليم شديدة التخلف اليوم هي تلك التي كانت على علاقةٍ وثيقة مع مراكز النظام العالمي عند تشكل هذا النظام بداية القرن السادس عشر الميلادي.
2- يؤدي تركيز الدول الصناعية الحصول على المواد الخام بأسعارٍ رخيصة من الدول النامية إلى نشوء ما يعرف باسم «الاقتصاد الثنائي» فيها، أي وجود شريحة اقتصادية محددة تتميز بالكفاية التكنولوجية بينما تبقى البنية الاقتصادية الكلية في الدول النامية على درجة كبيرة من التقليدية في أساليب العمل وأدواته. وفي حين توجه الشريحة الحديثة قدراتها المتميزة للأسواق الخارجية وتزدهر باستمرار نتيجة لذلك، تبقى أجزاء البنية الاقتصادية عاجزةً عن سد الحاجات المحلية المتزايدة.
3- تواطؤ رأسماليو الدول النامية مع رأسماليو المراكز العالمية الغربية لتحقيق مصالحهم المشتركة على حساب تطور الدول النامية وتقدمها، فهم يعملون على ربط السوق المحلي بالسوق العالمي باستمرار ويعملون على عقلنة واقع التبعية لضمان الحصول على الدعم والتأييد الشعبي والسياسي لهذا الواقع.
4- لا يؤدي وجود الشركات متعددة الجنسيات في البلدانِ النامية إلى نمو هذه البلدان؛ لأن هذه الشركات العملاقة تقوم بتحويل أغلب أرباحها إلى مراكزها الرئيسية في البلدان المتقدمة، وهي لا تستثمر في البلدان النامية إلى نسبة ضئيلة من الأرباح.
5- هناك سقف للتنمية في البلدانِ النامية لا يمكن تجاوزه، وبالتالي فإن هذه البلدان حتى وإنّ استطاعت تحقيق درجة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن لها أنّ تصل إلى مستوى البلدان الصناعية المتقدمة، التي تعمل باستمرار على إبقاء الدول النامية في وضع التابع حتى وإن تطلب ذلك استعمال القوة العسكرية.

ومع ذلك فحين تعرضت نظرية التبعية إلى النقد في بداية السبعينات، قام الباحثون بتعديل فرضياتها الأساسية، وكانت أخر العناصر التي أكدت عليها أن التبعية ليست مجرد عملية اقتصادية وإنما أيضًا عملية اجتماعية سياسية، وأن التبعية ليست مجرد علاقة خارجية وإنما علاقة داخلية ذات خاصية تاريخية، وأن التنمية يمكن أن تتحقق إلى جانب التبعية (شلبي، دون تاريخ).

5.2.2. نظرية النظام العالمي الحديث World-systems theory:

كانت نظرية النظام العالمي آخر النظريات التي ظهرت في مجال التنمية، وتعود إلى ايمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein)، حيث أشار إلى وجود مشكلات تنموية تمر بها دول العالم الثالث والدول الآسيوية، وقد قدمت هذه النظريات

توجهًا جديدًا في تفسير الأحداث التي وقعت في عقد السبعينات مثل: عملية التصنيع شرق آسيا، وأزمة الدول الاشتراكية (شلبي، دون تاريخ).

ونظرية النظام العالمي نظرية تسعى إلى شرح ديناميات «الاقتصاد العالمي الرأسمالي» باعتباره نظام اجتماعي كامل، يتناول هذا النهج مجالات عدة منها: علم الاجتماع التاريخي، والتاريخ الاقتصادي. ونظرًا لتأكيد النظرية على أهمية التنمية والفرص غير المتكافئة عبر الدول، فقد تم تبنيها من قبل منظري التنمية، مما جعل من هذا المزيج نظرية تفسير لنظام عالمي (حمودة، 2020).

وتستند هذه النظرية على المقولات التالية (خمش، 2004، 34-35):

1- رفض ثنائية التقليدي- الحديث والنظر إلى مجتمعات العالم على أنّها تُشكل وحدة واحدة متفاعلة، بالرغم من كون هذه المجتمعات تشغل مكانة طبقية متباينة، والتأكيد على أنّ وحدة التحليل ليست المجتمع النامي وما فيه من قوى داخلية وإنما النظام العالمي ككل.

2- تحدد المكانة الطبقية التي تشغلها دولة من الدول نمط الإنتاج السائد فيها، وقوة جهازها الحكومي، وكفاية مدنها.

3- تحول النمط الإنتاجي في دولة من الدول النامية إلى النمط الصناعي يؤدي إلى تحسن في مكانتها الطبقية داخل النظام العالمي الحديث.

وقد حاول ايمانويل فالرشتاين من خلال هذه النظرية تقديم نموذج نظري جديد لتوجيه تحقيق في ظهور وتطور الرأسمالية، والصناعية، والدول القومية، وتفسير سبب تأثير الحداثة على العالم في نطاق واسع ومختلف، وتوضيح كيف حولت الظروف السياسية والاقتصادية بعد انهيار الإقطاع شمال غرب أوروبا الاهتمام إلى السلطة التجارية والسياسية السائدة (حمودة، 2020).

وكان ايمانويل فالرشتاين متأثرًا بعددٍ واضح من المفكرين، ومنهم كارل ماركس في تناوله لنظريته، حيث استمد مفاهيمه من نظرية كارل ماركس في فكرة الانقسام بين رأس المال والعمالة، والنظرة المرحلية للتنمية الاقتصادية العالمية، والإيمان بتراكم رأس المال، وغيرها من المفاهيم (حمودة، 2020)..

بالنسبة فالرشتاين يرى النظام العالمي كنظام اجتماعي له حدود، وهياكل، وأعضاء، وقواعد وتماسك، يتألف هذا النظام من عالم من القوى المتضاربة، حيث تسعى كل مجموعة لتوجيه القواعد بما يخدم مصالحها بشكل مطلق، ويضع بعض المفاهيم والفئات الجوهرية في هذا الاقتراب، وهي النواة والمحيط وشبه المحيط، وتقع كل مناطق العالم في أحد هذه الفئات، وتصف الفئات الوضع النسبي لكل منطقة، علاوة إلى بعض الخصائص السياسية والاقتصادية الداخلية (حمودة، 2020).

وترى نظرية النظام العالمي أنّ الاقتصاد العالمي سوف يصل بنهايةِ القرن العشرين إلى مرحلةٍ انتقالية، إلا أنها تعرضت للانتقاد في نهايةِ السبعينات، وقد قام باحثوها بتعديل بعض فروضها الأساسية، وفي صورتها المعدلة أصبح مفهوم النظام العالمي يؤخذ فقط كأداة بحثية وليس كواقع مادي (شلبي، دون تاريخ).

6.2.2. نظريات تفسر عملية التنمية:

- نظرية مراحل روستو للنمو الاقتصادي والتنمية Rostow's Stages of Economic Growth:

قدم روستو (Walt Whitman Rostow) تفسيرًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أدعى بأنها تتصف بالشمولية والواقعية، حيث يذهب روستو أن المجتمعات البشرية لا بد لها من المرور في مراحلِ خمسةٍ حتّى تصل إلى درجة عالية من النمو وهذه المراحل هي (الجوهري، 2015):

1- **مرحلة المجتمع التقليدي:** يقوم فيها الإنتاج على أساس العلوم والفنون، ويتسم هذا المجتمع بانخفاض متوسط دخل الفردي، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا، وغلبة الطابع الزراعي

2- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** يتجه المجتمع الى دخول مرحلة انتقالية متجاوزًا حالته التقليدية.

3- **مرحلة الانطلاق:** وهي الفترة التي يتم فيها القضـــاء على القوى والعقبات التي تقف في طريق النمو، كما تحدث تغييرات جذرية في طرق ووسـائل الإنتاج، وتحدث عملية البدء في الانطلاق نتيجة دافعٍ قوي قد يأخذ شـكل ثورة سـياسـية تؤثر في البناء الاجتماعي للمجتمع.

4- **مرحلة الاتجاه نحو النضـــج:** ويُعرف روســتو هذه المرحلة أنها: «تلك التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصـناعات الأصـلية التي دفعته إلى الانطلاق، بحيث يسـتطيع أن ينتج أي شـيء يرغب فيه». ويذهب روسـتو أن مرحلة النضج تأتي بعد مضي ستين عامًا على بدء مرحلة الانطلاق.

5- **مرحلة الاســتهلاك الوفير:** وهي المرحلة الأخيرة من مراحل التطور الاقتصـــادي، حيث يصـــل إليها المجتمع بعد أن يتم النضج في النواحي العلمية والتكنولوجية (الرشود و الرشيدي، 2019).

ويرى روستو أن النمو الصناعي لا يحدث في أي مجتمع إلا إذا توافرت ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة، وهذه الظروف التي أشار إليها هي (حسن، 2013، 269):

1- ظهور البنوك والمؤسسات التي تتولى عملية تعبئة رؤوس الأموال.

2- زيادة الاستثمارات في قطاع النقلِ والمواصلاتِ، واستخراج المواد الأولية.

3- ظهور مجموعة من الأفراد الذين يتصفون بالإقدام، ويعملون على المُدخرات وتحمل المخاطر في سبيلِ السعي وراء الربح أو الاتجاه بالمجتمعِ نحو المدنيةِ والتجديد.

4- انتشار التعليم في المجتمع ولو بين بعض الطبقات الاجتماعية، وحدوث تطورات كثيرة في التعليم، ليتماشى مع الاحتياجات الجديدة للنشاط الاقتصادي.

5- حدوث تغيرات في قواعد الســلوك وفي الآراء والمُعتقدات والتوقعات والبناء الاجتماعي، ووجود معايير جديدة لتقويم الأفراد على أساسِ الأعمال التي يؤدونها بدلًا من تقويمهم على أساسِ العصبية أو الطبقية.

6- انتشار الحركات والتيارات والدوافع السياسية ومن أهمها ظهور الحركات القومية التي تقف في وجه التدخل الأجنبي.

وينبغي لنا في نهايةِ هذا الطرح الإشارةُ إلى أنّ تطورَ المجتمعات لا يحدث دائمًا بالصور التي أشار إليها روستو في نظريته، فليس من الضروري أنّ تمر المجتمعاتُ المختلفةُ بنفسِ المراحلِ؛ نظرًا لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (حسن، 2013).

كما أنّ الفكرة القائلة أن كل مجتمعٍ لابد أن يمر بمراحل محدودة من مراحل التطور، لم تعد تحظى بالانتشار، بل أن الشيوعيين أنفسهم نبذوا الفكرة القائلة إنّ الدول لابد أن تمُر بالرأسماليةِ لكي تصل إلى الاشتراكية، لقد أصبح بمقدور المجتمع تخطي مرحلة أو مرحلتين من هذه المراحل، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الفكرة الجديدة أنّ المجتمعات اليوم أصبحت تتأثر ببعضها، أما في الماضي فقد كان كل مجتمعٍ معزول، وبذلك لا بد أن يمر بكل مرحلةٍ بانتظام، أما اليوم فهو يستفيد من خبرات المجتمعات الأخرى، وبذلك يختزل مراحله (القصيبي، 1992).

ISSN: 2706-6495

- نظرية ميردال في التخطيط للتنمية Elements in theory of planning for development :

يذهب ميردال إلى القول بأنّ المجتمعات النامية في حاجةٍ إلى اتباع أسلوب الدفعة القوية (Big push) التي تنتج من تفاعل عناصر النسق الاجتماعي، وأن الأسباب الأخرى كالأخذ بالتدرج في تنفيذ الخطة، لا تجدي في عملية التنمية، حيث أنّ تلك المجتمعات ليست شبيهة في ظروفها بالمجتمعات الأوروبية (لطفي،1978، 192).

إنّ الهدف من التخطيط من أجل التنمية هو الخروج بالمجتمع من حالة الركود ومحاولةِ إيجاد عمليات تراكمية صاعدة. ويعتقد ميردال بأن الدفعة القوية هي التي يمكنها تحقيق ذلك، فالمجهودات الصغيرة تؤدي إلى ضياع المعنى والأهداف، والدفعة القوية لا تعتمد على حجم المجهودات فقط، وإنما على الاتجاه والوقتِ وكيفية تغير عناصرها (لطفي،1978، 193).

أكد ميردال على أنه لا يمكن الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية لأي مشكلة، بل يجب بحث المحتوى الذي يشملها ككل، **ومن ثم فيعالج مشاكل التنمية عن طريق دراسة وتحليل العناصر التي يتكون منها النسق الاجتماعي وهي (شلبي، دون تاريخ):**

1- الدخل والناتج (Output and income):
2- ظروف الإنتاج (Condition of production)
3- مستوى المعيشة(Level of living)
4- الاتجاهات نحو الحياة والعمل (Attitude towards life and work)
5- الأنظمة والمشاركة الشعبية لهذه الأنظمة (Institutions)
6- السياسات (Policies)

نجد أن النسق عند ميردال يتكون من مجموعةٍ من العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكل من الدخل والناتج وظروف الإنتاج ومستوى المعيشة عناصر اقتصادية، أما الاتجاهات نحو الحياة والعمل والأنظمة فهي عناصر اجتماعية، وتجمع السياسات بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية.

ويذهب ميردال إلى أنه يجب الاهتمام بمستوى المعيشةِ، فارتفاع مستوى المعيشة يُعتبر عاملًا مُساعدًا على زيادةِ الإنتاج، ويُعرف ميردال مستوى المعيشة بالمعنى الواسع الذي يشمل الصحة والإمكانيات التعليمية، والأنشطة الثقافية والتغذية والإسكان وغيرها (لطفي، 1978، 194).

ويشير ميردال إلى أنّ التنمية تبدأ بالتركيز على الإنتاج، ويتبور ذلك في سياسةِ الحكومة واقتراضها من الدول الغنية بغرض الاستثمار وانشاء صناعاتٍ جديدة (شلبي، دون تاريخ)،

أنّ أساس التغير عند ميردال في النسق الاجتماعي هو الاتجاهات والأنظمة، فالاتجاهات تعتبر بمثابة جزء من ثقافة موروثة وليس من السهل تغييرها (شلبي، دون تاريخ).

1- اهتم ميردال بالتخطيط لمنع حدوث أي ارتداد وتراجع في التغيير، والمبدأ الأساسي في إيديولوجية التخطيط هو أن الدولة تتولى القيام بدور المخطط، ففي الدول الغربية نجد أن التخطيط يفرض نفسه على المجتمع القومي نتيجةً للتغير الاجتماعي، أما التخطيط بالنسبة للدول النامية فلا بد أن يكون مبرمجًا طبقًا لحاجة البلد المنطقية، وأن يكون التخطيط شاملًا وليس متجزئًا كما في البلدان الغربية (شلبي، دون تاريخ).

2- أخذ ميردال على طرفي نقيض مع نظريات التحديث (مثل مراحل النمو لروستو) التي تأخذ بسياسة عدم التدخل من جانب الدولة، إذ يُطالب الدول النامية بتبني سياسة التدخل، وتدخل الدولة بشيء من الصرامة، وأن يكون لكل دولة من الدول النامية سياسة قومية للتنمية الاقتصادية خاصةً بها وملائمةٍ لظروفها تشرف على تنفيذها الدولة بمشاركة أفراد المجتمع المحلي (شلبي، دون تاريخ).

3- يجب ألا يقتصر التنسيق بين السياسات على السياسات الاقتصادية، إذ توجد أسباب ومجالاتٍ أخرى خارج النسق الاقتصادي تحدُ من عملية التنمية (لطفي، 1978).

4- يهتم ميردال بأهمية التعاون بين الدول النامية لتخفيف وطأة التفاوت الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة، إذ يجعلها هذا التضامن أكثر قوةٍ (شلبي، دون تاريخ).

ولقد وجه نقد إلى أفكار ميردال من حيث اتسامها بالازدواجية في محاولة الجمع بين السيطرة على الإنتاج وتحقيق الاحتياجات الاجتماعية، وأن قضاياه تبين أنه لم يستوعب أفكار كل من الرأسمالية والاشتراكية، فوصفهما بسمات لا تشمل عليها كل منهما، ولقد أدت به هذه الآراء إلى الافتراض الخاص بإمكانية معالجة مشاكل التنمية في دول جنوب آسيا بطريقة منعزلة عن مشاكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي (لطفي،1978، 194).

ـ نظرية الحلقة المفرغة للفقر Vicious circle of poverty:

تناول راجنار نوركسي (Ragnar Nurkse) نظرية الحلقة المفرغة وعرفها بأنّها: قوى تتفاعل فيما بينها للبقاء في حالةِ الفقر، أي أن القدرات الإنتاجية للرجل الفقير تتسم بالضعف، وأن فقره لا يعطيه الفرصة لتنمية هذه القدرات، وهذا الوضع نفسه ينطبق على الدولِ، ولقد وصف نركس ذلك بقوله: «إن الدول فقيرة لأنها تعاني من الفقر (لطفي، 1978، 138)».

وتعالج نظرية الحلقة المفرغة (العرض والطلب) فالدخل الحقيقي للأفراد منخفض، ومقدرة الدولة الفقيرة على الادخارِ ضعيفة، وذلك يؤدي إلى ضعفِ الإنتاج؛ مما يعني استمرار الدخل المنخفض، وانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمار، وانخفاض نسبة الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الدخل، وبهذا فإن الدائرة تكتمل من ناحية العرض، أما فيما يختص بالطلب فالدولة فقيرة؛ لأن القوى الشرائية ضعيفة ولا تستطيع أن تجذب رؤوس الأموال، وذلك يؤدي إلى انخفاضِ الاستثمار، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج وضعف الطاقة البشرية (لطفي، 1978، 139).

وقد تناول الاقتصادي محبوب الحق في كتابه «ستارة الفقر» مفهوم الفقر، وأنّ الخروج من حالة الفقر لا تكون إلا بالقضاء عليه من خلال التنمية، بعد أن كان اهتمامه ينصب على مفهوم النمو الاقتصادي، فالنمو السريع الذي شهده في باكستان، أدى إلى تركُز الدخل الصناعي والثروة في يدِ 22 مؤسسة عائلية، و ازدادت هوة الفارق في الدخل بين شرق باكستان وغربها، وانخفض الدخل الحقيقي للعمال، ومن هنا يقول: «يجب أنّ يكون الهدف من التنمية هجومًا محددًا على اسوأ أنواع الفقر، يجب أنّ تكونَ أغراضُ التنمية موجهة على نحوِ تدريجي إلى القضاء على سوء التغذية والمرض والأمية والبطالة وعدم تكافؤ الفرص. لقد علمونا أننا يجب أنّ نحصر اهتمامنا في الناتج القومي الكلي وحده على أساس أنّ هذا الاهتمام كفيل بحلِ مشكلة الفقر. أمّا الآن فعلينا أنّ نعكس الآية: علينا أنّ نهتم بمشكلةِ الفقر وهذا الاهتمام كفيل بحل مشكلة الناتج القومي الكلي(القصيبي،1992،41).»

وقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 1995م الذي عُقد في كوبنهاغن، ثلاث قضايا جوهرية هي: القضاء على

الفقر، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التكامل الاجتماعي؛ وذلك بهدف بناء مجتمع دولي يتيح إقامة مجتمعات آمنة وعادلة (الأمم المتحدة، 2025).

وجه لنظرية الحلقة المفرغة نقدًا من حيث اغفالها المنظور التاريخي في تفسير الدول النامية، إضافةً إلى إغفالها للمتغيرات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات (لطفي، 1978).

3.2. نماذج التنمية الاجتماعية:

لقد تعددت نماذج التنمية المتبعة من قبل الدول، ويُصنفُ المهتمين بقضايا التنميةِ أهم النماذج التطبيقية في ثلاثِ نماذج رئيسية هي (خاطر، 2000، 54-55):

1- **النموذج التكاملي Integration type:** يتمثل هذا النموذج في مجموعةٍ من البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكافة المناطق الجغرافية في الدولة، إي أنّ النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي، والتي تحدد أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية.

ويقوم هذا النموذج على أساسِ استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية، والتي يُشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية.

2- **النموذج التكيفي Adaptive type:** يتفق هذا النموذج في التنميةِ مع النموذج السابق فبرامج كل منهما تنبثق عن المستوى المركزي، وأنّ الخلاف بينهما في النموذج الذي يركز على عمليات تنمية المجتمع الحلي، واستثارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية، أي أن هذا النموذج يعتمد على برامج الخدمة الاجتماعية في أحد فروعها الأساسية وهو تنظيم المجتمع.

وقد سمي هذا النموذج بالتكيفي؛ لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغييرات في التنظيم الإداري القائم.

3- **نموذج المشروع Project type:** ينطبق هذا النموذج في منطقةٍ جغرافيةٍ معينةٍ تتوافر فيها ظروف خاصة، ومنها جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين، ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في كونه متعدد الأغراض ولكن ينطبق في منطقة جغرافية بعينها، أما النموذج التكاملي فيُطبق على مستوى المجتمع ككل، ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابةِ نموذجٍ تجريبي أو استطلاعي يُطبق على المستوى القومي إذا ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية.

جدول (3) يوضح نماذج التنمية الاجتماعية مع المقارنة بين النماذج الثلاثة

	المكونات الرئيسية	مجال التطبيق	نقاط القوة	نقاط الضعف
النموذج التكاملي	يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على	على مستوى المجتمع ككل ويشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية	-يحقق التعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية.	يحتاج النموذج التكاملي إلى تكلفة مادية عالية في التنفيذ؛ إضافةُ إلى استحداث وحدات إدارية جديدة.

النموذج التكيفي	المستوى القومي والجغرافي	وكافة المناطق الجغرافية (ريف، حضر)	-الاعتماد على التنظيمات الشعبية، واستثارة الجهود الذاتية. -لديه القدرة على التكيف، إذ لا يتطلب تغييرًا في التنظيم الإداري.	لا يعتبر النموذج الأنسب لتحقيق الأهداف القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وغالبًا ما تستعين به الدول النامية في بداية استقلالها؛ لكونه لا يتطلب الكثير من العوامل المادية أو الفنية.
نموذج المشروع	يشمل البرامج التي تحقق التنمية في منطقة جغرافية محددة	منطقة جغرافية محددة	الاستفادة منه كنموذج استطلاعي، وبالتالي إمكانية تطبيقه على المستوى القومي.	غالبًا ما يكون محددًا لمواجهةِ ظروف خاصة، مثل تنمية المناطق الصحراوية.

نلاحظ من خلال جدول (3) الاختلافات بين النماذج الثلاثة في مجال التطبيق والمكونات الرئيسية؛ مما يدعو إلى أهمية وجود نموذج شامل يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، ومعالجة أوجه القصور في النماذج السابق ذكرها، ونشير إلى «النموذج العام للتنمية الاجتماعية» حيث تركز التنمية الاجتماعية في هذا النموذج على الحاجة إلى سياسة أكثر شمولًا وتنسيقًا، وتؤكد على أهمية التخطيط على المستوى الإقليمي والقومي، والحاجة إلى مساعدة الجماعات التقليدية على تنظيم نفسها للتأثير على البناء السياسي والبيروقراطي حتىّ يمكن تحديد احتياجاتها الخاصة بدقة، لهذا تؤكد التنمية الاجتماعية إلى التأثير المتبادل بين المجتمع المحلي والسياسة الاجتماعية في كل مراحل تنمية البرامج الاجتماعية، كما يقوم هذا النموذج بصفةٍ أساسية على الحاجات الإنسانية بمختلف أنواعها (يحياوي، 2004).

3. التخطيط الاجتماعي Social Planning:

يُعرف أحمد كمال (1964م) التخطيط الاجتماعي بأنه: «عملية اجتماعية مستمرة يتناولها قيادات شعبية ويعاون فيها مهنيون متخصصون تتضمن رؤية ودراسة وخبرة وتفكير لتعبئة موارد المجتمع البشرية والمادية والمعنوية لتحقيق أهدافه (بدري،2018،186)».

وقد ارتبط التخطيط الاجتماعي بالخطة التنموية إذ يُعتبر محور أساسي يستهدف عمليات التخطيط للخدمات الاجتماعية الأساسية مثل: التعليم والصحة والإسكان، والخدمات الاجتماعية التي تقوم بتمكين الموارد البشرية لأفراد المجتمع كمراكز التنمية الاجتماعية والأندية الثقافية والاجتماعية ومراكز التأهيل الاجتماعي (بدري، 2018، 185).

وتؤكد معظم المؤلفات التي تناولت التخطيط للرعاية الاجتماعية أنه يمكن النظر إلى العملية التخطيطية من منظورين أساسيين هما (حمزة، 2015):

1- **التخطيط كطريقة فنية:** يتضمن تحليل الأهداف وجمع البيانات وتحديد المشكلات، ووضع الأولويات، وتحديد الأهداف الخاصة، وتصميم البرامج وتوضيح التكلفة والعائد.

2- **التخطيط كعملية سياسية اجتماعية:** تحليل القوى السياسية المؤثرة في صنع السياسات وتأثيراتها على عملية التخطيط.

1.3. اتجاهات التخطيط الاجتماعي:

تناول عدد كبير من العلماء والمتخصصين والمهتمين بالتخطيط بصفةٍ عامة والتخطيط الاجتماعي بصفةٍ دراسته في ضوء اتجاهين متمايزين (عويس و الأفندي، 2005):

جدول (4) يوضح أوجه المقارنة في اتجاهات التخطيط الاجتماعي:

الاتجاه	الأساس المنهجي	التركيز الرئيس	أهداف التنمية	مزايا الاتجاه	الانتقادات الموجهة
الاتجاه المؤسسي التحليلي	بنائي	وحدة كلية (الكل)	يهدف هذا الاتجاه إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال الدراسة الشاملة للموقف.	يتميز هذا الاتجاه بالدراسةِ الشاملة، علاوة على الاهتمام بتفضيلات القيم في عمليةِ الاختيار، وعدم استناد القرارات إلى العامل الاقتصادي فحسب.	صعوبة إحداث تغييرات جذرية شاملة تتعامل مع المشكلات المجتمعية كلها معًا في وقتٍ واحد.
الاتجاه التفاعلي العلاجي	تفاعلي	المجتمع	يهدف هذا الاتجاه إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال مُشاركة المواطنين في صنعِ القرارات التخطيطية.	التركيز على الجوانبِ التفاعلية للتخطيط من خلال تفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم البعض.	يأخذ التخطيطُ طابع التخطيط المحلي المحدود، ويستعان به في حالات الطوارئ.

1.1.3. الاتجاه المؤسسي التحليلي (Institutional Approach) :

يُركز هذا الاتجاه على الجوانبِ التحليليةِ للعملية التخطيطية، ويُشير إلى التخطيط باعتباره عملية وطريقة فنية، تهدف إلى دراسةِ شاملة للموقف للوصول إلى خطة فنية تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة.

ويمثلُ هذا الاتجاه نيل جلبرت (Neil Gilbert) وهاري سبكت (Harry Specht) حيث أشارا إلى التخطيط كمحاولة واعية تركز على البصيرة والتفكير المنظم والاستقصاء، مع مراعاة تفضيلات القيم في عمليةِ الاختيار بين البدائل لحل المُشكلات والتحكم في أحداث المُستقبل (عويس والأفندي، 2005)، فلا يمكن أن تستند القرارات المتعلقة بالأولويات إلى العاملِ الاقتصادي فحسب؛ إذ تُبنى هذه القرارات السياسية على قيمٍ اجتماعية.

كذلك شارل بيتلهايم (Charles Bettelheim) حيث عرف التخطيط بأنه: «نشاط جماعي تنسيقي، يحدد العاملون في بلد اشتراكي عن طريقه الأهداف التي يرون بلوغها في أحسن الظروف الملائمة، وذلك باعتبار القوانين الاقتصادية الموضوعة وأولوية مجال على آخر من المجالات الاجتماعية» (عويس والأفندي، 2005، 55).

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ التخطيط يجب أن يُركز على مقوماتٍ رئيسية منها (حمزة، 2015، 30-31):

1- ضرورة ممارسة التخطيط من خلال جهاز تخطيطي فعّال يعترف به المجتمع، وتتوفر لديه باستمرار كافة البيانات الدقيقة.
2- أن يستهدف التخطيط إحداث تغييرات جذرية شاملة تتعامل مع المشكلات المجتمعية كلها معًا في وقتٍ واحد، وذلك بعد ترتيبها بناءً على أولويتها.
3- أن يرتكز التخطيط على ضرورة توافر قطاع اقتصادي قوي قادر على مواجهة مشكلات المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة لها.
4- أن يعتمدَ التخطيطُ على الخبراءِ والفنيين والمخططين الذين تتوفر لديهم الخبرات والمهارات الفنية، إضافةً إلى إشراك الأهالي وقادة المجتمع المحلي في صنع القرارات، وذلك وفقًا لما تسمح فيه متطلبات العملية التخطيطية.
5- أن يكونَ الاهتمامُ الأساسي على المهامِ التحليلية وضرورة توفر البيانات الكافية والدقيقة.
6- ضرورةُ مراعاة الجوانب الفنية لعملية التخطيط أكثر من مجرد الاهتمام بتحقيق أقصى مشاركة فعالة من المواطنين.
7- أنّ مشكلاتَ المجتمع تأتي في المرتبةِ الأولى من حيث اهتمام المخطط الاجتماعي، ويأتي بعدها تغيير المواطنين وإكسابهم خبرات ومهارات تخطيطية.
8- التخطيط عمليةٌ مؤسسيةٌ مستمرة، تستهدف تحقيق التوازن الدينامي بين حاجات المواطنين ومشكلاتهم، وبين إمكانياتهم ومواردهم المالية والبشرية من ناحيةٍ أخرى.
9- يستهدفُ التخطيط المؤسسي التحليلي إحداث تغييرات اجتماعية مطلوبة من وجهة نظر الفنيين والمخططين الاجتماعيين في ضوء معايير ومحددات موضوعية.
10- يطبق التخطيط المؤسسي عادة في المجتمعاتِ الاشتراكية.
11- يتضمن برامج ومشروعات يغلب عليها الطابع التنموي الوقائي أكثر من الطابع العلاجي الفردي.

2.1.3. الاتجاه التفاعلي العلاجي (Residual Approach) :

يركزُ هذا الاتجاه على الجوانبِ التفاعلية للتخطيط، وينظرُ إلى التخطيطِ باعتبارهِ عملية سياسية اجتماعية توجه النشاط التفاعلي بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وبين الهيئات والمنظمات المختلفة، للوصول إلى خططٍ مناسبةٍ لمواجهةِ احتياجات ومشكلات المجتمع (عويس و الأفندي، 2005).

ويُمثل هذا الاتجاه جاك روثمان (Jack Rothman)، حيث يرى أنّ التخطيط الاجتماعي عمليةٌ تفاعليةٌ قائمةٌ على ضرورةِ مُشاركة المواطنين مُشاركة إيجابية فعّالة في صنعِ كافة القرارات التخطيطية المتصلةِ بصياغة شكل الحياة التي يفضلون أن يعيشوا في ظلها، والمُتصلة بحل مُشكلاتهم بأنفسهم (عويس و الأفندي، 2005).

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التخطيط يجب أن يرتكز على أسس ومقوماتٍ أساسية لعل أهمها ما يلي (حمزة، 2015، 33):

1- ضرورة ارتباط التخطيط بالمقومات الأساسية للوضع القائم في المجتمع.
2- يعتمدُ التخطيط على اللامركزية.
3- ضرورةُ إشراك المواطنين بصورةٍ فعّالة وحقيقية في عمليةِ صنع القرارات التخطيطية.
4- أنّ يأخذَ التخطيطُ طابع التخطيط المحلي المحدود، وأن يرتكز على ضرورة الموافقة الجماعية لكافة أفراد المجتمع على خطواتِ وعملية التخطيط.

5- ضرورةُ إعطاء الأهمية القصوى للمهامِ التفاعلية.
6- ضرورةُ الاهتمام بالجوانبِ السياسية والاجتماعية لعمليةِ التخطيط من أجل التنمية.
7- تُكَون العملية التخطيطية اسلوبًا لمواجهةِ وحل المُشكلات بطريقةِ تساعد على اكسابِ أفراد المجتمع صفة الاستقلالية واكتساب المهارات والخبرات.
8- يُستعان بالتخطيط في حالاتِ الطوارئ وعند الضرورة.
9- يستهدفُ التخطيطُ التفاعلي العلاجي الفردي إحداث تغييرات مرغوبة يقتنع بها أفراد المجتمع.
10- يطبق التخطيط التفاعلي العلاجي الفردي عادةً في المجتمعاتِ الرأسمالية ودول غرب أوروبا.
11- يتضمن برامج ومشروعات تغلب عليها الطابع العلاجي الفردي أكثر من البرامج والمشروعات ذات الطابع التنموي الوقائي.
12- إن بناء وتنمية الفرد يؤدي بالضرورة إلى بناء وتنمية المجتمع ككل.

2.3. نظريات التخطيط الاجتماعي:

تتناول نظريات التخطيط قضايا أساسية في ممارسةِ التخطيط مثل: إدارة عملية التخطيط والمُشاركة والتفاعل في عمليات التخطيط للتنمية، وإحداث التغيير والقوة والصراع، وقد جاء تطويرها نتيجةً إلى التحكم المعرفي النظري وذلك خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين في العلوم الإنسانية والاجتماعية (السروجي، 2012، 125).

وسنتطرقُ في هذا القسمِ إلى تناولِ نظريات التخطيط الاجتماعي ومنها: نظريات التخطيط العقلاني الشامل، نظرية التخطيط التأييدي، نظرية التخطيط التوافقي، نظرية التخطيط التوافقي التبادلي.

جدول (5) يوضح نظريات التخطيط الاجتماعي مع المقارنة بينهما

اسم النظرية	المُنظِّر الرئيس	الافتراضات الأساسية	المفاهيم المركزية	مجال الاستخدام	نقاط القوة	الانتقادات الموجهة
التخطيط العقلاني الشامل	-روادها مارتن بيرسون (Martin Meyerson) -ادوارد بانفيلد (Edward Banfiels)	-ينظر للتخطيط باعتباره عملية صنع قرار. -أنّ التحليل الأكثر شمولًا للمُشكلة والحاجة هو الأفضل عند وضع الخطة.	• المنطقية • العقلانية الشاملة • البدائل المختلفة • الاختيار العقلاني الرشيد	يستخدم التخطيط العقلاني الشامل في وضع الخطط الاستراتيجية.	-يتميز التخطيط العقلاني الشامل بإدراك الحاجات والدوافع الكامنة المسببة لظهور مشكلات معينة. -يساعد على إمكانية إجراء دراسات للبدائل المختلفة واختيار	- من الصعوبة الوصول للعقلانية الشاملة لكل المشكلات، مما يجعله نموذجًا يصعب تطبيقه واقعيًا. -قد لا يكون التخطيط العقلاني الشامل الأنسب في التعامل مع

					القرار التخطيطي الرشيد.	المشكلات المفاجئة.
التخطيط التأييدي	لدافيدوف Paul Davidoff	يركز التخطيط التأييدي على التمكين، واستخدام التمكين السياسي للمواطن والفئات المهنية الضعيفة.	• التمكين • الدفاعي	يستخدم التخطيط التأييدي مع الجماعات الدفاعية حيث يدرس المخطط احتياجاتها.	يتميز التخطيط التأييدي بترجمة اهتمامات المواطنين، والتركيز على الحاجات الأشد إلحاحًا.	يواجه هذا النموذج عند تطبيقه صعوبة في تحديد الجماعات الدفاعية أو التي تتخذ موقفًا عكسيًا.
التخطيط التوافقي	جون فريدمان John (Friedmann	تفترض نظرية التخطيط التوافقي وجود الفجوة بين المعرفة المزود بها المخطط كخبير، والمعرفة القائمة على التجربة للممارسين.	• التوافق المعرفة	يستخدم التخطيط التوافقي في المعارف المرتبطة بطبيعة الإنسان وثقافته.	يتميز التخطيط التوافقي في سد الفجوة بين الفكر والممارسة، وتسليط الضوء على أهمية التفاعلات الإنسانية.	قد لا يكون مناسبًا عند اتخاذ القرارات التخطيطية المبنية على الموضوعية.
التخطيط التوافقي التبادلي	تشارلز لندبلوم Charles) (Lindblom	تفترض نظرية التوافقية التبادلية السياسية الإصلاحية التدريجية.	• التوافقية التبادلية	يستخدم التخطيط التأييدي بصفةٍ خاصة في المجتمعات الليبرالية.	يتميز التخطيط التوافقي بالواقعية وإمكانية التوافق بين الاهتمامات المتناقضة والصراعات.	صعوبة في التطبيق بشكل شامل، إذ يحقق أهداف قصيرة المدى.

1.2.3. نظرية التخطيط العقلاني الشامل:

تُعد هذه النظرية أحد النظريات التي تأثرت بآراء أوجست كونت، حيث اعتقد كونت بتطبيق المُلاحظة والتجربة عند التعرف على المشكلات الاجتماعية، ولقد آمن كونت بالتقدم نحو الوصول للحكومة السامية في الحضارة، وطبقت العقلانية الشاملة وفقًا لآرائه من 1950- 1960م، حيث ركزت هذه النظرية على الأساس العلمي عند دراسة المجتمعات والظواهر الاجتماعية (سروجي،2013،129).

ISSN: 2706-6495

كانت النظرية العقلانية في التخطيط الشامل المدرسة المُهيمنة على نظريات التخطيط في الخمسينات من القرن العشرين، ومن روادها مارتن بيرسون (Martin Meyerson) وادوارد بانفيلد(Edward Banfiels) ، في كتابهما عن السياسات والتخطيط والاهتمامات العامة 1955م، وطبقًا للنظرية العقلانية الشاملة يُنظر إلى التخطيط باعتباره عملية صنع القرار، ووظائف المخطط كخبير، إجراء دراسات للبدائل المختلفة وآثارها المتوقعة، والاستفادة من أفضل التوقعات من البدائل الأخرى المختلفة (السروجي، 2013، 131).

واعتقد علماء التخطيط العقلاني الشامل أنّ التحليل الأكثر شمولًا للمُشكلة والحاجة هو الأفضل عند وضع الخطة، وأن المخطط الملاحظ للحياة المادية بما فيها من مشكلاتٍ مختلفة، من خلال تحليله لمكوناتها يحاول الوصول للمعرفة المرتبطة بالمشكلات المجتمعية، بحيث يكون التحليل أكثر عمقًا وشمولًا (سروجي، 2013، 130).

وركز هذا المدخل على فكرة الاهتمام العام كهدف في التخطيط العقلاني الشامل، ويعني الاهتمام العام في الحلول التخطيطية من خلال التحليل العلمي لقياس الحلول بأساليب عديدةٍ (السروجي، 2013).

وعلى الرغم من العقلانية الشاملة، فقد تعرضت هذه النظرية لانتقاداتٍ، ولكنها لا تزال تعتبر بديلًا قابلًا للتطبيق من قبل العديد من علماء التخطيط المعاصرين، وتطبق في ممارسة التخطيط الواقعي، حيث ترتبط بالاختيار العقلاني الرشيد بين البدائل (السروجي، 2013، 131).

ولقد تبنت المملكة العربية السعودية أسلوب التخطيط الشامل منذ بداية عهدها بالخطط الخمسية، لكونه الإطار الأمثل لتوجيه مسارات التنمية نحو أهداف متسقة ومتكاملة، كما راعى هذا التخطيط التنموي تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على القيم والموروثات الثقافية، وتم التحرك خلال خطط التنمية المتعاقبة وفق نهجٍ علمي أتاح الاستخدام الرشيد للموارد الوطنية، وهو ما مكّن المملكة من تحقيق تطورات كبيرة، جسدها الارتفاع الكبير الذي شهدته مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المنصة الوطنية، 2025).

2.2.3. نظرية التخطيط التأييدي Advocacy Planning:

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية كغيرها من النظريات للعديد من الانتقادات، ومن أهم هذه الانتقادات كان لدافيدوف Paul Davidoff))عام 1973م اتجاهًا نقديًا لهذه النظرية، حيث نظر أن الأغلبية في التخطيط كانوا يقصدون من هذا النموذج خدمة الاهتمامات والمصلحة العامة للعديد من اهتمامات الجماعات في ضوء القيم الموضوعية (السروجي، 2013، 133).

وتُعد نظرية التخطيط التأييدي أو الدفاعي هي الأنسب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكون المجالس المحلية أقل تسلطًا وأكثر استقرارًا في التوصل لاحتياجات القطاع الخاص (قطاع العمال)، ويركز التخطيط التأييدي على التمكين من خلال تمكين المهاجرين، وترى النظرية أهمية ترجمة اهتمامات المواطنين للغة التخطيطية، حيث يعمل المخطط مع الجماعات الدفاعية ويدرس احتياجاتها (السروجي،2013،133).

وقد استخدم التخطيط التأييدي بصفةٍ خاصة في المجتمعات الليبرالية مع وجود سلطة حكومية ضعيفة، وقد أدى ذلك إلى المشاركة بشكلٍ أكثر توسعًا وانفتاحًا في مجال تخطيط، إلا أنّ دافيدوف يذكر أن السلطة العامة الحكومية لا تزال هي العامل الرئيسي لاتخاذ الخطط وخاصة في حالات الصراع (السروجي،135).

ISSN: 2706-6495

3.2.3. نظرية التخطيط التوافقي Transactive Planning :

في نظرية التخطيط العقلاني، المعرفة أكثر تعقيدًا وغالبًا ما تكون مرتبطة بطبيعة الإنسان والثقافة والسياسة، وقد نشأت أحد الانتقادات في وقت مبكر من المعرفة الموضوعية في التخطيط ترتكز على نظرية جون فريدمان (John Friedmann) للتخطيط، ووفقًا لنظرية فريدمان يوجد فجوة بين المعرفة المزود بها المخطط كخبير والمعرفة القائمة على التجربة للممارسين، فالخبراء يعتمدون على العلم في حين أن الممارسين يعتمدون على ما هو قائم وممكن في الواقع المجتمعي، بدلاً من اللجوء إلى الأساليب العلمية (السروجي، 2013، 136).

ويشير فريدمان إلى أن التوافق هو توافق المعرفة بالممارسة والخبرة، وسد الفجوة بين الفكر والممارسة بما ينعكس ايجابيًا على التطور والثراء المعرفي للتخطيط الاجتماعي، وفي الوقت ذاته توقع فعالية الممارسة التخطيطية (السروجي، 2013).

4.2.3. نظرية التخطيط التوافقي التبادلي:

نشر تشارلز لندبلوم (Charles Lindblom) عام 1965م كتابه عن «الذكاء في الديموقراطية» الذي عرض فيه نظريته «التوافقية التبادلية» كنموذج في اتخاذ القرار في التخطيط بشكلٍ عام، ولكنه توافق مع دافيدوف في اعتقاده عن الأغلبية الواقعية في التخطيط، ولكن لندبلوم استطاع أن يوضح كيفية الموافقة والتوافق بين الاهتمامات المتناقضة والصراعات، وإجابته كانت متمثلة في التبادلية التوافقية كمنهج للتسوية (سروجي، 2013).

واعتمدت النظرية التوافقية التبادلية على آراء النظريات الأساسية للندبلوم عام 1959م، وكان يهدف في مقالته عن التخطيط العقلاني الشامل أو الكلي إلى أن المخططين في الحكومة لا يعطوا الوقت الكافي في تحليلهم الشامل لمشكلات التخطيط، حيث يعتمد صنعهم للخطط على معرفتهم الجزئية المرتبطة بمعارفهم وإدراكهم (السروجي، 2013).

3.3. نماذج التخطيط الاجتماعي:

تمتلك جميع المجتمعات المُتقدمةِ نظام التخطيط المؤسسي، وتعمل على تحديد أدوار وحقوق والتزامات الأطراف المعنية بعمليةِ التخطيط مثل القطاع العام، وأصحاب المشروعات الخاصة والمنظمات والمواطنين كعملاء للتخطيط، ولذا فإن فهمَ عملية التخطيط ودوره في التنميةِ أمرٌ ضروري في النظرياتِ والمناهجِ التخطيطية (السروجي، 2012، 125).

يستند المخطط على عمله إلى النموذج، ويُعرفه كان (Alfred J. Kahn) بأنه: «تمثيل مُجرد يتضمن مجموعة من النظريات حول نظام ما»، فالمخطط الاقتصادي يعمل وفقًا لنماذج اقتصادية، كما يستخدم مخططو المدن نماذجَ للمدن والمناطق الحضرية، وقد تطور بناء النماذج نتيجة توفر التقنية وتتطور الإمكانيات، إلا أنه مازالت التطبيقات في المجال الاجتماعي محدودة (Kahn, 1969).

1.3.3. المتصل التحليلي التفاعلي للتخطيط الاجتماعي (The Analytic-Interactional Continuum):

جمع نيل جلبرت، وهاري سبكت (Neil Gilbert & Harry Specht) نماذج التخطيط الاجتماعي في متصل واحد يتراوح بين التركيز أكثر على المهام التحليلية في أقصى البداية وبين التركيز على المهام التفاعلية في أقصى النهاية (السروجي، 2012).

وقد كانت نماذج التخطيط الاجتماعي في السابق تعتمد في الممارسة على مدرستين أو مدخلين في التخطيط هما: التخطيط المرحلي، والتخطيط العقلاني الشامل، ولكن تطور ذلك بإيجاد نماذج أخرى بجانب المدرستين، ويعتبر المتصل التحليلي التفاعلي تطورًا لنماذج التخطيط (السروجي، 2012).

هناك أربعة نماذج تخطيطية، هي النموذج العقلاني الرشيد، النموذج المرحلي، والنموذج المختلط، النموذج التوافقي، وفيما يلي عرض لهذه النماذج الأربعة:

جدول (6) يوضح نماذج التخطيط الاجتماعي مع المقارنة بينهما:

اسم النموذج	اسم المنظر	المكونات الرئيسية	مجال التطبيق	نقاط القوة	نقاط الضعف
نموذج صنع القرار العقلاني الرشيد	كان (Alfred J. Kahn)	مجموعة من الخطواتِ المنطقية.	على مستوى المجتمع ككل	يعتمد على الأسس العقلية في تحليل المشكلات المجتمعية.	صعوبة القيام بتحليل شامل للمشاكل والمواقف خاصةً المعقدة، وإنما يستخدم للمشكلات البسيطة.
النموذج المرحلي	تشارلز ليندبلوم (Charles E. Lindblom).	مجموعة من البدائل المُتاحة.	على المستوى المجتمع ككل	-يتميز النموذج المرحلي بالاختيار الواعي بين البدائل المتاحة، إضافةً إلى التدرج في تحقيق الأهداف، وإشراك أفراد المجتمع في تحديد أهدافهم المرحلية في ضوء إمكانيات المجتمع وموارده. -يعتبر النموذج الأمثل للمشكلات شديدة التعقيد والتي يتطلب حلها إحداث تحسن جزئي.	قد لا يكون النموذج المرحلي مناسبًا للتخطيط بعيد المدى والاستراتيجي، فهو تخطيط تدريجي وجزئي.
النموذج المختلط	أميتاي إتزيوني (Amitai Etzioni).	مجموعة من العوامل والأسس التي يقوم عليها النموذج العقلاني والنموذج المرحلي.	على المستوى الكلي/ الجزئي للمجتمع	يتميز النموذج المختلط بالشمولية والمرونة في آن واحد، من خلال قدرته على توفر البيانات بدقة، إضافةً إلى التعرف على وجهات النظر المتعددة والمختلفة.	على الرغم من شمولية النموذج المختلط إلا أنه قد يصعب تطبيقه واقعيًا؛ نظرًا لتكلفته المادية في التنفيذ، إضافةً إلى صعوبة

					تلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع.
النموذج التوافقي	جون فريدمان (Jhon Friedmann).	يتكون من التخطيط المحلي (غير المركزي)	على مستوى الوحدات المحلية	يتميز النموذج التوافقي بالتركيز على الجوانب الإنسانية والاجتماعية في التخطيط.	-يفتقر النموذج التوافقي للعمليات الفنية والتحليلية، إذ يُركز على ديناميكيات التفاعل. -يعتمد نجاح أو فشل التخطيط بشكلٍ أساسي على مشاركة المواطنين.

2.3.3. نموذج صنع القرار العقلاني الرشيد (Rational Decision Making Model):

تعني العقلانية في أبسطِ صورها بأنها: «كل تفكير أو فعل واع ينطلق من المنطق والمعارف الميدانية (Empirical)»، حيث تترابط الأهداف بطريقةٍ عقلانية ورشيدة وتتحقق بالوسائل المناسبة (حسن، نيازي، و الخراشي، 2015).

إن العملية التخطيطية في هذا النموذج تقوم على أساسِ التحليل المنطقي والعقلاني للحقائق المُتصلةِ بالموقف، والفهم الكامل الواعي للنظريات والقيمِ ذات الصلة، بهدف التوصل لإحداث التغيير الاجتماعي عن طريق تنفيذ خطة لعلاج المشكلة ومتابعتها ثم تقويمها (حسن، نيازي، و الخراشي، 2015).

ويعتبر كان (Alfred J. Kahn) من العلماء الأوائل المؤسسين للمدرسة العقلانية الرشيدة في التخطيط الاجتماعي، وقد أكد عبر كتابه (Studies in Social Policy and planning, 1969)، أن التخطيط قد لا يكون مناسبًا في ظل بعض الظروف، وقد تُشكل بعض المُتغيرات عائقًا أمام التخطيط، كتقاليد المجتمع أو اهتماماته، والأزمات التي يتعرض لها، ونقص الموارد والإمكانيات اللازمة للتخطيط، إضافةً إلى ضعفِ القدرة على اتخاذ القرارات. كما أنّ ظروف النسق الاجتماعي والسياسي بشكلٍ عام قد تجعل من عملية التخطيط زائدةً عن الحاجة أو غير ذي صلة، حتى مع وجود الظروف المناسبة، إلا أن التخطيط قد لا يكون شاملاً، فالأهم تحقيق تخطيط شامل يكفي لتلبية كل الاحتياجات وإحداث فرص التغيير (Kahn, 1969).

يرى كان (Kahn) أن عملية التخطيط تتضمن الخطوات التالية (حسن، نيازي، و الخراشي، 2015):

1- وجود الدافع للتخطيط من خلال تحديد المشكلات والحالات التي يجب التركيز عليها، بالإضافة إلى الحاجات غير المُشبعة.
2- التعرفُ على المشكلةِ ودراسة مختلف جوانبها من خلالِ عملية الاستقصاء للوضع الحالي، والتي تتمثل في جمعِ الحقائق والمعلوماتِ والموارد.
3- تحديدُ الجهازُ التخطيطي والمهام التي سوف تسند إليه.
4- تحديدُ الأهداف التخطيطية وترتيب الأولويات.
5- وضعُ الخطة المحققة للأهداف، من خلال تحويل السياسة والخطط إلى برامج يمكن تحقيقها.
6- التقويم والتغذية العكسية.

ISSN: 2706-6495

ويشير نموذجه السداسي للعملية التخطيطية إلى اتباعه مبدأ العقلانية في تحديد مراحلها المتعددة، وفي ظل هذا النموذج يُعتبر التخطيط عمليةٌ تنمويةٌ لها العديد من المستوياتِ التي تتفاعل مع بعضها البعض بطريقةٍ منطقية لتحقيق التغيرات التنموية المطلوبة، وهذه التغيرات تؤثرُ على النسقِ المجتمعي في تعاملها مع حالات الصراع، إضافةً إلى ارتباطها بهيكل من التشريعاتِ التي تعطي قوة تأثيرية (حمزة، 2015).

كما يتصف النموذج العقلاني في التخطيطِ بالدينامية والواقعية؛ لاعتماده على تحليلِ القيم والاختيار بين السياسات البديلة، ووضع البرامج في ضوئها، وإخضاع كافة التفسيرات للمراجعة العلمية الدقيقة وتصحيحها ومتابعته (حمزة، 2015).

إنّ عملية التخطيط الاجتماعي على أساسِ هذا النموذج تتضمن مجموعة من الخطواتِ المتتابعة تتابعًا منطقيًا، والتي تؤدي إلى الوصولِ للتشخيص السليم للموقف الاجتماعي المطلوب مواجهته، وتوفير الحل أو الحلول المُناسبة له، وأنّ يكون التوصل إلى حلولٍ أو قراراتٍ تخطيطية لهذه المُشكلة قائمٌ على أساسِ وسائل مبرمجة تصمم خصيصًا لتحقيق الحل المُناسب والحلول البديلة للمُشكلة، كما يجب أنّ يكون التوصل إلى هذه الحلول مبنيًا على أساسِ التقدير السليم لفعاليةِ تلك الوسائل المُبرمجة (حمزة، 2015، 163).

كما قام كل من جلبرت وسبكت باقتراح مكون للتخطيط الاجتماعي ويقوم على ثلاثةِ محاور هي (حسن، نيازي، و الخراشي، 2015،32):

1- **المحور الأول:** ويتضمن خطوات العملية التخطيطية التي تبدأ بمراحل تحليل المشكلة وتحديد الإطار العام للخطة، وتحديد الهدف، ووضع الخطة، ثم التنفيذ، والمتابعة والتقويم.
2- **المحور الثاني:** ويتناول تحديد المستوى الجغرافي الذي يندرج من المستوى القومي فالإقليمي المحلي (مستوى المحافظة فمستوى المركز أو المدينة، مستوى الجيرة أو القرية أو الهجر).
3- **المحور الثالث:** وينقسم إلى ثلاث مجالاتٍ رئيسيةٍ للتخطيط: المجال الاجتماعي، المجال الصناعي، المجال المادي.

ومن هذا المنظور فإن التخطيط سواء أكان اجتماعيًا أو يركز على نواحي أخرى، فإنه يمكن النظر إليه باعتباره مجهودات تعين صانعي القرار من إحلال الأفعال التي تتسم بالجهل واللامنطقي، بالأفعال التي تستند إلى المعرفة والمنطقية والتفكير القائم على البحث (حسن، نيازي، و الخراشي، 2015).

وهذا ما يؤكده كان (Kahn)، إذ يرى بأنه لا يمكن تعزيز العمل الفعّال من خلال الإيديولوجيات، ولا يمكن لعوالم المؤسسات والبرامج المتخصصة والمعقدة أن تتخلى عن العقلانية، حتى تلك المجتمعات المُتقدمة والتي تملك المال والقوى العاملة، لا يمكنها تجاهل أهمية الحاجة إلى قراراتٍ مدروسة، فعملية التخطيط غير المدروس تهدر الموارد وتجعل المجتمع بعيدًا عن أهدافه ومشكلاته وتحدياته (Kahn, 1969).

كما يشير كان (Kahn) على أهمية تشكيل وتعزيز أداة اجتماعية للاختيار والتصميم، وتصحيح الجهود لأطر التخطيط، وبما تعانيه من نقص في المنهجية، إنّ عملية التخطيط تتطلب عملاً مستمرًا في الميدان، كما يجب أنّ يكون التركيز على النظرية والممارسة والتدريب (Kahn, 1969).

أوجه النقد الموجه للنموذج (علي، 2017):

1- التفاوت والتباين بين ما يتطلبه النموذج بالفعل وبين قدرات صانعي القرارات التخطيطية.

2- عدم التوفيق في معالجة القيم والاتفاق على الأهداف.
3- صعوبة التمييز بين الغايات المراد الوصول إليها ووسائل تحقيقها.
4- صعوبة اختبار السياسات البديلة.
5- صعوبة القيام بالتحليلِ الشامل بالنسبة للمشاكل والمواقف خاصةً المعقدة.

3.3.3. النموذج المرحلي (Incremental Model):

يعتبر تشارلز ليندبلوم (Charles E. Lindblom) من المخططين الداعمين لهذا النموذج، وهو نموذج يُركز اهتمامه على الاختيار الواعي الدقيق بين البدائل المُتاحة التي تستهدف تحقيق نتائج علاجية محدودة المشكلات، وذلك عن طريق المقارنة المتتابعة بين ما يجب أن يكون لحل وعلاج المشكلة، وبين ما يمكن تنفيذه في ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة (علي،2017، 151).

فالتخطيط في ظلِ هذا النموذج يُمثل قطاعًا جزئيًا يقسم الهدف العام الشامل إلى أهدافٍ فرعية جزئية كلما تحقق جانب منها سعى المخطط الاجتماعي إلى بلوغ جزء أخر، وتتطلب هذه العملية إشراك أفراد المجتمع في اختيار وتحديد تلك الأهداف المرحلية (حمزة،2015،166).

كما يركز هذا النموذج في التخطيط الاجتماعي على إمكانيةِ الاختيار بين الحلول والبدائل الممكنة والتي يمكن أن تحقق جميعها نفس النتيجة النهائية، كما يمكن أن تتعارض الحلول والبدائل مع السياسات القائمة في المجتمعِ، أي تسعى هذه الحلول والبدائل إلى إحداث تغيير مقصود في سياساتِ أو برامج الرعاية الاجتماعية، إضافةً إلى الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والسياسية والتفاعل لتحقيقِ نوع من الاتفاق بين جماعات المصالح التي لها صلة بالمُشكلةِ. (حمزة، 2015).

يرتبط هذا النموذج بأربعةِ مستويات هي (حمزة، 2015):

1- **المستوى الأول:** البيئة المُراد التخطيط لها.
2- **المستوى الثاني:** الفعل أو العمل المراد تحقيقه من خلال عملية التواصل.
3- **المستوى الثالث:** النسق الموجه والذي يعني التفاعل بين المخططين والعملاء.
4- **المستوى الرابع:** التعليم المُتبادل.

وتتحدد عمليات التخطيط في هذا النموذج كما يلي (حمزة، 2015):

1- معالجة القيم والأهداف واختيار السياسات المُرتبطةِ بها.
2- اختيار الأهداف ووسائلِ تحقيقها في آن واحد.
3- اختبار صلاحية السياسة الجديدة.
4- التحليل الجزئي للحدِ من مقارنةِ السياسات البديلة أو استبعاد بعض السياسات، وكذلك النتائج أو القيم التي قد لا تكون لها أهميتها أو تأثيرها.
5- المتابعة من حيث: استفادة المخطط من التتابع الزمني لخطوات تنفيذ السياسة، واختيار التنبؤات عند الانتقال من خطوة تنفيذية لأخرى، وتمكين المخطط من إصلاح ما يحدث من أخطاء.

يرى البعض أن القرارات التي يتم التوصل إليها نتيجة لهذا النموذج لا يفضل استخدامها للأسباب التالية (علي، 2017):

1- غالبًا ما تعكس القرارات التي يتم التوصل إليها مصالح من تميزوا بنفوذ أكثر وبالتالي لا تعطى هذه القرارات لمطالب المحرومين أهمية كما لا تأخذ احتياجات غير المنظمين سياسيًا في الحسبان، مما يؤدي إلى عدم الموضوعية في القرارات.
2- يعتمد المخطط وفق النموذج المرحلي تجاهل إحداث تجديدات أساسية في المجتمع، حيث يرى ضرورة التركيز على المدى القصير، مما يبعد أهداف التخطيط في إحداث التغييرات والتنبؤ بما سيحدث في المجتمع.

4.3.3. النموذج المختلط (Mixed Scanning Model):

يجمع هذا النموذج ما بين كل من النموذجين، إذ يتضمن خليطًا من العوامل والأسس التي يقوم عليها النموذج العقلاني التحليلي والأسس التي يقوم عليها النموذج المرحلي، حيث يقوم على الدراسة التحليلية للمُشكلة، والتعرف عليها، فلكلِ مُشكلةٍ عدد من المُتغيراتِ التي يجب مراعاة الدقةِ في إمكانيةِ التعرف عليها، وإجراء تقديراتٍ كمية ووصفية بدقة (حسن، نيازي، و الخراشي، 2015،33).

ويتفق أصحاب هذه المدرسة الفكرية مثل أميتاي إتزيوني (Amitai Etzioni) على أنّ الأساس العام الذي يقوم عليه هذا النموذج في التخطيط الاجتماعي هو ضرورة توافر معلومات وبيانات كافية ودقيقة عن المشكلة الاجتماعية التي يكون من المطلوب صنع قرارات تخطيطية لمواجهتها وتوفير أنسب الحلول لها(حسن ،نيازي، والخارشي، 2015)، إذ يزودنا النموذج المُختلط بأهميةِ الجوانب التفاعلية في التخطيطِ، وأهمية جمع البيانات وإجراء المسوح، والتعرف على وجهاتِ النظر المُتبادلةِ ومن ثم أهمية التعرف على آراء أفراد المجتمع ومُشاركتهم في اتخاذِ القرار والتقريب بين وجهات النظرِ المُتعارضة (السروجي، 2012،191).

ويوفر النموذج المُختلط وصفًا واقعيًا للاستراتيجية التي يُمكن أن تستخدم في مجالاتٍ وميادينَ عديدة ومتنوعة، **حيث تتضمن العملية التخطيطية وفق هذا النموذج (حمزة، 2015،169):**

1- إجراءات لجمع البيانات مثل المسح.
2- إستراتيجية لتوزيع الموارد.
3- وجود خطوط إرشادية للعلاقة بين إجراءات جمع البيانات وإستراتيجية توزيع الموارد، ومن هذه الخطوط الإرشادية: تعدد مستويات الدراسة، التفريق بين القرارات الأساسية والقرارات المرحلية.
4- مراعاة كل وحدة من الوحدات للعمل المشترك مع غيرها.
5- الاستفادة النسبية من كافة التغييرات التي يمكن أن تحدث من خلال عمليات البحث؛ مما يسمح بالتكيف مع كافة المواقف.

5.3.3. النموذج التوافقي (Trans Active planning Model) :

يتفق معظم أصحاب هذه المدرسة الفكرية مثل جون فريدمان (Jhon Friedmann) على أن التخطيط الاجتماعي هو بالدرجة الأولى عملية اجتماعية أساسية أكثر من مجرد الاهتمام بالجوانب الفنية البحتة (علي، 2017).

يركز هذا النموذج على الجانب الإنساني الاجتماعي لعملية التخطيط، ويفترض أن التخطيط المحلي (غير المركزي) هو أفضل الأساليب التخطيط الاجتماعي، وأن عملية التخطيط يجب أن تكون من خلال وحدات محلية تستطيع أن توفر أقصى قدر ممكن من التفاعل بين أفراد المجتمع (علي، 2017).

ويرتبط نجاح التخطيط بوجود اتفاق عام حول جميع الخطوات والمراحل التخطيطية؛ مما يتطلب تفاعلًا مُباشرًا ومنظمًا لتبادل الرأي لإحداث التغيير المَطلوب (السروجي، 2012)، إذ يرتكز تطبيق هذا النموذج على مدى توافر علاقات وطيدة بين المخططين الاجتماعيين وبين أفراد المجتمع المحلي الذي يجب أن يشتركوا بصورة فعّالة في جميع مراحل العملية التخطيطية (علي، 2017).

ويجب أن يدرك المخطط في هذا النموذج المفاهيم المُرتبطةِ ويقوم بالتحليلات اللازمة والبحث، ومراعاة القيم والمعايير الاجتماعية، وتحديد البدائل، ومشاركة المُستهدفين (السروجي، 2012).

ويزودنا هذا النموذج باستراتيجيات عديدة منها: التضامن والمُشاركةِ والتفاعل، الاستثارة والإقناع للوصول إلى المُشاركةِ والاتفاق العام (السروجي، 2012،192).

4. ختامًا:

بعد العرض الموجز لأهم الاتجاهات والنظريات المرتبطة بالتنميةِ والتخطيط عامةً، وفي معالجتها لمشاكل المجتمعات والدول النامية خاصةً، يجب علينا معرفة أنَ النظريات والنماذج التي تم التطرق إليها قد تناسب بعض المجتمعات دون الأخرى، لذلك يأتي دور القيادات المجتمعية في اختيار ما يتوافق مع ثقافة المجتمع، فلم تعد التنمية مرادفًا للنمو الاقتصادي، وليس كل نمو يحقق التنمية، كما أن التنمية لا تهتم بالعوامل الاقتصادية فحسب، بل اتسعت لتشمل العوامل الاجتماعية، حتى وصلنا في الوقت الحالي إلى التنمية المستدامة.

كما أنّ الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يكون إلا من خلال عملية التخطيط، بكافة أنواعه ومستوياته، سواء تخطيط قصير المدى أو طويل المدى، فالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها المجتمعات، جعلت من عملية التخطيط والتنمية ضرورة حتمية، وتكاد تكون وجهان لعملة واحدة.

5. النتائج:

1- من خلال استعراض التطور الاجتماعي لمفهوم التنمية الاجتماعية، تتضح أهمية التنمية الاجتماعية كونها من القضايا التي اهتمت بها المجتمعات عامةً، والدول النامية خاصةً، وذلك من خلال تحديد أهداف قابلة للتطبيق ومؤشرات اجتماعية قابلة للقياس، إذ أنّ الأهداف الاقتصادية وحدها لا تحقق التنمية، والمؤشرات الاقتصادية وحدها لا تقيس مستوى تقدم الدولة، فمتطلبات العصر الحديث جعلت من عملية التنمية والتخطيط جزءًا لا يتجزأ من سياسة الدول.

2- يتضح من خلال تناول كل من نظريات ونماذج التنمية والتخطيط وجود علاقة مباشرة بين المفهومين، إذ يرتبط التخطيط الاجتماعي بالخطط التنموية، وهو المحور الأساسي في عمليات التخطيط للخدمات الاجتماعية، وتُعد نظرية ميردال من النظريات التي درست التخطيط للتنمية، كمفهومين مترادفين يؤدي أحدهما لوجود الأخر، ونجد أن كثيرًا من الدول، ومنها المملكة العربية السعودية اعتمدت على منهج التخطيط للتنمية.

3- من خلال استعراض الاتجاهات النظرية التي تناولت مفهوم التنمية في الدول المتقدمة والنامية، نلاحظ وجود اتفاق ضمني في جعل تجربة الدول المتقدمة وثقافتها وقيمها نموذج مثالي يمكن تطبيقه على الدول النامية، على الرغمِ من اختلاف الاتجاهات وتعددها في تفسير العوامل المؤدية إلى عملية التنمية، إلا أنّها تنطلق من فكرة أساسها أنّ الدول النامية بحاجة إلى العمل بالنماذج الغربية إذا أرادت التنمية والتحديث، مع أنه ليس من الضروري أنّ تطبق المجتمعاتُ المختلفةُ نفس النماذج، وإنما عليها إتباع طرقها الخاصة في التنمية؛ وذلك نظرًا لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنّ استخدامها لنماذجها الخاصة التي تتوافق مع قيمها وموروثها الثقافي يحقق لها الوصول إلى أعلى المؤشرات في التنمية.

4- يتضح من خلال عرضنا للنماذج التي تناولت التنمية الاجتماعية، إنّ التنمية لا تتحقق دون مشاركة أفراد المجتمع المحلي، إذ تناولت النماذج الثلاثة على اختلافِ مستويات تطبيقها وأهدافها على أهميةِ عنصر المشاركة.

5- نستنتج أنّ عملية التخطيط الاجتماعي عملية مستمرة تتيح ضمان استخدام الدول لمواردها الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقةٍ علمية، وهي عملية مُكملة للتخطيط الاقتصادي وليست شاملة له.

6- نلاحظ من خلال استعراض اتجاهات التخطيط الاجتماعي اهتمام العلماء والمتخصصين في دراسته، ومن هذه الاتجاهات: الاتجاه المؤسسي التحليلي، والاتجاه التفاعلي العلاجي، علاوة على نظريات التخطيط الاجتماعي، إذ نجد اختلافًا في اتجاهاتها النظرية، فنظرية التخطيط العقلاني الشامل قائمة على أساس الاختيار بين البدائل، أما نظريات التخطيط التأييدي فتستند إلى تمكين المواطنين، إذ ترى أهمية ترجمة اهتماماتهم والعمل معها.

7- تعدد النماذج التخطيطية للتخطيط الاجتماعي، فشملت نموذج صنع القرار العقلاني الرشيد، والنموذج المرحلي، النموذج المختلط، والنموذج التوافقي، ونستنتج من خلال استعراض هذه النماذج اشتراكهم في كونِ عملية التخطيط عملية صنع قرار تربط بين الوسائل والغايات، إلا أنّها تختلف في الأساسِ الذي يستند إليه عملية التخطيط، فنموذج صنع القرار العقلاني يستند على الأساسِ العقلي، أما النموذج المرحلي فيستند إلى عنصرِ المشاركة، والنموذج التوافقي يستند إلى العمليات الاجتماعية، أما النموذج المختلط فهو يجمع ما بينهما.

6. التوصيات:

1- توصي الدراسة الباحثين في مجالِ علم اجتماع التنمية إلى دراسة العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتخطيط، خصوصًا فيما يتعلق بدور التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاجتماعية في تحقيق رؤية المملكة 2030.

2- بناءً على أهميةِ الثقافة في تنمية المجتمعات، توصي الدراسة مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق تصميم وتنفيذ مبادرات وبرامج مجتمعية تستهدف تعزيز الهوية الثقافية.

3- بناءً على أهميةِ عنصر المشاركة في التنميةِ، توصي الدراسة جمعيات مراكز الأحياء إلى توعية أفراد المجتمع المحلي بدورهم في العملية التنموية، وإشراكهم في اتخاذ القرارات من خلال تمثيلهم لدى مزودي الخدمات، وتحفيزهم من أجل تحسين جودة حياتهم، وتنمية اتجاهاتهم نحو المشاركة الفعّالة في المجتمع.

4- بناءً على أهمية مراكز التنمية الاجتماعية، توصي الدراسة لجان التنمية الاجتماعية إلى تفعيل دورها الاستراتيجي، وذلك عبر إجراء بحوث مسحية تستهدف تحديد الاحتياجات التنموية للأفراد، والتي ستسهم في سدِ احتياجاتهم.

7. المراجع:

1.7. المراجع العربية:

الجوهري، محمد محمود. (2015). *علم اجتماع التنمية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الحسيني، السيد. (1982). *التنمية والتخلف - دراسة تاريخية بنائية-*. القاهرة: دار المعارف.

الخازندار، فؤاد عبد السلام، وعودة، محمود علي. (2006). التنمية الاجتماعية والاقتصادية في آسيا - دراسة تطبيقية على كوريا الجنوبية-. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

السروجي، طلعت مصطفى. (2012). *التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج*. المكتب الجامعي الحديث.

الرشود، عبدالله سعد ، و الرشيدي، عبد الونيس محمد. (2019). *تنمية المجتمعات المحلية - رؤية من منظور التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية-*. الرياض: عبد الله المقحم للنشر والتوزيع- فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر-

القصيبي، غازي عبد الرحمن. (1992). *التنمية - الأسئلة الكبرى-*. عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

القضاء على الفقر. (2025). تم الاسترداد من الأمم المتحدة: https://www.un.org/

بدري، أميرة يوسف. (2018). *أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي*. جدة: خوارزم العلمية.

برنامج التحول الوطني. (2025). تم الاسترداد من رؤية المملكة 2030:
https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/programs/national-transformation-program

خاطر، أحمد مصطفى. (2000). *تنمية المجتمع المحلي - الاتجاهات المعاصرة- الإستراتيجيات- نماذج الممارسة*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث

حسن، حسن مصطفى ، و نيازي،عبد المجيد طاش، و الخراشي، عبد الرحمن محمد. (2015). *التخطيط الاجتماعي الأسس النظرية- الاتجاهات الحديثة- وخطط التنمية بالمملكة العربية السعودية*. الدمام: مكتبة المتنبي.

حسن، عبد الباسط محمد. (2013). *التنمية الاجتماعية*. القاهرة: مكتبة وهبه.

حمزة، أحمد إبراهيم. (2015). *التخطيط الاجتماعي*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

خمش، مجد الدين. (2004). *الدولة والتنمية في إطار العولمة - تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها-*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

حمودة، ميادة. (2020) نظرية النظام العالمي، الموسوعة السياسية، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary

رؤية المملكة 2030. (2025). تم الاسترداد من المنصة الوطنية:
https://my.gov.sa/ar/content/saudivision#section-5

سليماني، يوسف (2020). تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على تشكل الدول الحديثة في إفريقيا. *مجلة أكاديميا للعلوم السياسية*، 6(3)، 9-18. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/139829

شلبي، ثروت محمد. (بلا تاريخ). *برنامج دراسة المجتمع- تنمية اجتماعية-*. جامعة بنها.

صقر، أحمد محي. (2020). *التخطيط والسياسة الاجتماعية - المفاهيم والأطر والآليات*. (خلاف خلف الشاشلي، المحرر) الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

علي، ماهر أبو العاطي. (2017). *التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية*. الرياض: دار الزهراء.

عويس، منى ، و الأفندي، عبلة. (2005). *التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

لطفي، سهير. (1978). *التنمية الاجتماعية وجرائم المال العام*. القاهرة: دار النهضة العربية.

موسى، غادة علي عبد المنعم. (2023). فلسفة التنمية العربية بين التبعية وملكية النموذج. مجلة السياسة والاقتصاد, 21(20) , 103-155. على الرابط: https://jocu.journals.ekb.eg/article_321597.html

يحياوي، نجاة. (2004). الاتجاهات النظرية في التنمية الاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة. تم الاسترداد من /https://univ-biskra.dz/index.php/ar

2.7. المراجع الأجنبية:

Da Silva, A. (2021). Modernization Theory. *EBSCO*. Retrieved from https://www.ebsco.com/research-starters/social-sciences-and-humanities/modernization-theory

Kahn, A. J. (1969). *THEORY AND PRACTICE OP SOCIAL PLANNING.* New York: Russell Sage Foundation.

جميع الحقوق محفوظة © 2025، الباحثة/ بيان حامد الحربي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: http://doi.org/10.52132/Ajrsp/v7.78.4